



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد

الدراسات العليا – قسم المحاسبة

معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها

"دراسة ميدانية على المطارف التجارية الليبية"

إعداد الطالب

ونيس محمد احمد البرغثي

بكالوريوس محاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

سنة 1992

إشراف:

د فاخر مفتاح بو فرنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العليا
"الماجستير" بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

ربيع 2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ
وَادُّكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰ أَن يَهْدِيَنِّي رَبِّي لِأَقْرَبَ
مِنْ هَٰذَا مَرَشَدًا﴾ (24)

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(سورة الكهف آية 24)

الإهداء

إلى من أدين لهم بالفضل الأكبر بعد الله سبحانه وتعالى .

والذي أطال الله عمرة .

والدتي رحمها الله

وإلي رفيقة لسري زوجتي .

وإلي ابنتي : ولاء ورناد .

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

شكر وتقدير

الحمد لله من قبل ومن بعد حمداً طيباً مباركاً فيه ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد صلى الله عليه وسل وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ،،،،،

أتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى كل أولئك الأساتذة الكرام الذين من الله علي بهم، وعرفتهم
منارة للعلم ، وأولهم أستاذي الفاضل الدكتور فاخر مفتاح بوفرنة ، الذي أمدني بتوجيهاته وأعطاني
وقته الثمين فكان له بالغ الأثر علي إظهار الرسالة بهذه الصورة ، كما أخص بالشكر والتقدير
الدكتور عبد السلام أحمد الكره ، والدكتور يونس علي أسعيد البرغثي ، والدكتور جمعة الفاخري علي
دعمها المتواصل طيلة فترة دراستي ، كما أقدم شكري إلى صديقي الأستاذ ادهم عبد المولي البرغثي
علي مساندته لي طيلة فترة كتابتي للبحث ، وكما أقدم شكري إلى الأستاذ فتحي الفاخري وذلك لما
قدمه من مساعدة علمية كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذه الرسالة ، وأخيراً أقدم شكري وتقديري إلى
أفراد أسرتي وكل أصدقائي فلهم جميعاً أعظم الشكر والتقدير .

قائمة المحتويات

الترقيم	الموضوع	الصفحة
	الآية.	أ
	الإهداء.	ب
	الشكر والتقدير.	ج
	قائمة المحتويات.	د
	قائمة الأشكال.	ز
	قائمة الجداول.	ح
	ملخص الدراسة.	ي
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة		
0.1	مقدمة.	2
1.1	الدراسات السابقة.	3
2.1	دوافع ومبررات الدراسة.	6
3.1	أهداف الدراسة.	8
4.1	أهمية الدراسة.	8
5.1	منهجية الدراسة.	9
6.1	نطاق الدراسة.	11
7.1	تقسيمات الدراسة.	11
الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة		
0.2	مقدمة.	13
1.2	المبحث الأول: مراجعة الأدب المالي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	13
	1.1.2 دراسات حول المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الأخذ	
	بوجهة نظر المصارف.	13
	2.1.2 دراسات حول المعوقات التمويلية والاقتصادية الإدارية التي تواجه	
	المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	18
2.2	المبحث الثاني : المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	22
	1.2.2 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	22

24	2.2.2 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
26	3.2.2 خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
29	4.2.2 مجالات عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
30	5.2.2 دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
32	6.2.2 خصوصية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الترقيم	الموضوع	الصفحة
	7.2.2 المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	33
	8.2.2 التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة الاقتصادية.	38
3.2	المبحث الثالث : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	40
	1.3.2 أشكال التمويل	41
	2.3.2 دورة النمو المالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	42
	3.3.2 مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	43
	4.3.2 محددات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	47
	5.3.2 خصائص ومحددات الهيكل التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	51
	1.5.3.2 السلوك التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	51
	2.5.3.2 العوامل المحددة لقرارات منح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	52
4.2	المبحث الرابع : معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المصارف.	54
	1.4.2 المحددات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.	57
	1.1.4.2 تعريف الائتمان المصرفي.	57
	2.1.4.2 عناصر العملية الائتمانية.	58
	3.1.4.2 العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي.	58
	2.4.2 التأثير المحتمل لتطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	59
	1.2.4.2 مقومات البنية الأساسية للقطاع المصرفي للاستجابة لبازل 2.	60
	2.2.4.2 أثر بازل 2 على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	61
	3.4.2 بعض البرامج الداعمة لتمويل المصارف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	62
	1.3.4.2 المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج الكفالة المصرفية (ضمان مخاطر القروض).	63

الترقيم	الموضوع	الصفحة
	1.1.3.4.2 أهداف مؤسسات الكفالة المصرفية.	63
	2.1.3.4.2 تمويل مؤسسات الكفالة المصرفية.	64
	3.1.3.4.2 أنواع مؤسسات الكفالة المصرفية.	65
	2.3.4.2 صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل بليبيا.	68
	4.4.2 دليل المعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن منظمة التمويل الدولية I F C .	69
	1.4.4.2 كيفية بدء المشاركة في سوق تمويل المشروعات الصغيرة.	69
	2.4.4.2 المساندة الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	70
5.2	الخلاصة	71
الفصل الثالث : الدراسة العملية والنتائج والتوصيات		
0.3	مقدمة.	73
1.3	مجتمع وعينة الدراسة.	73
2.3	أداة الدراسة.	73
3.3	مقاييس وتصميم أداة الدراسة.	74
4.3	صدق وثبات أداة الدراسة.	75
5.3	تحديد معدلات الردود.	75
6.3	الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.	75
7.3	تحليل النتائج وتفسيرها.	76
8.3	النتائج والتوصيات.	94
	1.8.3 النتائج.	94
	1.1.8.3 النتائج من الدراسة النظرية.	94
	2.1.8.3 النتائج من الدراسة العملية	95
	2.8.3 التوصيات.	96
	المراجع.	99
	الملاحق.	
	الملخص باللغة الانجليزية.	

قائمة الأشكال

الترقيم	الموضوع	الصفحة
1-2	خطوات برنامج الكفالة الفردي	66
2-2	المخطط التدفقي لبرنامج روابط الضمان المتبادل	67
3-2	برنامج ضمان المحفظة	68

قائمة الجداول

الترقيم	الموضوع	الصفحة
(1-3)	تحديد معدلات الردود على صحيفة الاستبيان	75
(2-3)	أعمار المشاركين في الدراسة	76
(3-3)	المؤهلات العلمية للمشاركين في الدراسة	77
(4-3)	التخصص العلمي للمشاركين في الدراسة	77
(5-3)	وظيفة المشاركين في الدراسة	78
(6-3)	خبرة المشاركين في الدراسة	79
(7-3)	نوع المصرف	79
(8-3)	إجابات المشاركين حول وجود دليل للمعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	80
(9-3)	إجابات المشاركين للتأكيد على استخدام دليل المعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	81
(10-3)	إجابات المشاركين حول وجود معوقات خارجية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	81
(11-3)	إجابات المشاركين للتأكيد على وجود معوقات خارجية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	82
(12-3)	إجابات المشاركين حول وجود معوقات داخلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	83
(13-3)	إجابات المشاركين للتأكيد على وجود معوقات داخلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	84
(14-3)	إجابات المشاركين حول أوجه القصور والضعف لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة	85
(15-3)	إجابات المشاركين للتعرف على الخدمات المصرفية المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	86
(16-3)	إجابات المشاركين للتأكيد على الخدمات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	86

87	إجابات المشاركين حول دراسة وتحليل البيانات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	(17-3)
88	إجابات المشاركين للتأكيد على كيفية دراسة وتحليل البيانات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	(18-3)
89	إجابات المشاركين حول الآلية المتبعة لإدارة مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة	(19-3)
الصفحة	الموضوع	الترقيم
90	إجابات المشاركين حول محددات الائتمان المصرفي	(20-3)
90	إجابات المشاركين حول استخدام صيغ التمويل الإسلامية	(21-3)
91	إجابات المشاركين للتأكيد على نوعية صيغ التمويل الإسلامي المتبعة	(22-3)
93	إجابات المشاركين حول مقترحات لعلاج معوقات تمويل المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	(23-3)

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ومقترحات علاجها من وجهة نظر المصارف التجارية الليبية ، وتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية في ليبيا ، وتم اختيار عينة الدراسة من كافة المستويات الإدارية من كل من يساهم في اتخاذ القرار التمويلي بالمصارف التجارية الليبية ، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استمارة الاستبيان لتجميع البيانات من عينة الدراسة ، كما تم تحليل البيانات المجمعَة باستخدام البرامج الإحصائية المناسبة في حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

قد كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن هناك معوقات خارجية تحول دون تمويل المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كعدم وجود إدارات وهيئات ومركز بيانات تعمل على تقديم البيانات والمعلومات للمصارف ، ومعوقات داخلية أهمها قلة عدد الموظفين المؤهلين للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم وجود وحدات خاصة بتمويل هذه المشروعات ، و تزي المصارف بوجود قصور لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة كعدم القدرة على تقديم ضمانات، وقلة وجود بيانات وسجلات وقوائم مالية ومحاسبية .

بناء على ما توصلت إليه الدراسة يمكن تقديم عدة توصيات كالععمل على تطوير وتدريب الموظفين بالمصارف التجارية للتخصص في تقديم الخدمات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء وحدات

خاصة لهذه الخدمة داخل المصارف ، و إنشاء مراكز للمعلومات بين المصارف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، و استخدام المصارف لصيغ التمويل الإسلامي ، والاستعانة بالمنظمات الإقليمية والدولية في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

0.1 مقدمة :

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، في الوقت المعاصر ، بمثابة العمود الفقري لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، لما تؤديه من دور في رفع معدل النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتقليص معدلات البطالة وتحسين مستوى التنمية(البدي،2006) .

يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD ، 2006) إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة (95 – 99%) من مجموع المشروعات والشركات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وتوفر الوظائف بنسبة (60-70 %) وهي المكان الذي تظهر فيه الابتكارات والمنتجات الجديدة للأسواق(OECD ، 2006).

بالرغم من هذه المزايا الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا إنها تواجه العديد من المعوقات الإدارية والفنية والتمويلية وخاصةً في الدول النامية ، فمثلاً في دراسة العلام (1993) والتي شملت (250) مشروع في مصر توصل الباحث لجملة من النتائج منها ، أن المشاكل والمعوقات تتمثل في نقص العملاء ، ونقص الخبرات الإدارية لأصحاب المشروع ، وصعوبة الحصول على التمويل اللازم ، ومشكلات الأيدي العاملة المدربة فنياً (العلام ، 1993) .

تعد مشكلة الدخول إلى أسواق الائتمان من أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أن أشكال التمويل تختلف باختلاف درجة التطور الاقتصادي للدولة وتطور الأسواق المالية بها (الربيعي،2006) .

تتنوع مصادر التمويل في الاقتصاديات المتقدمة حيث يشمل التمويل بالأسهم ، والسندات ، والقروض المصرفية ، والتمويل بالاستئجار ، والإقراض الجزئي ، وغيرها ، أما في الدول النامية ، نتيجة لضعف دور الأسواق المالية وضعف التنوع في الهيكل الائتماني ، يقتصر التمويل الخارجي على الائتمان المصرفي والذي تُعد المصارف التجارية مصدره الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، خاصةً عندما لا تحقق هذه المشروعات أرباحاً كافية يمكن احتجازها واستخدامها في تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة (الربيعي ، 2006).

تضع المصارف عادةً شروطاً للاقتراض تفرض على صاحب المشروع الالتزام بها وإلا تعرض مشروعه لمخاطر التصفية ، كما إن عدم وجود أسواق مالية فاعلة أدى إلى ضعف التمويل عن طريق الأسهم وبالتالي عدم نمو وتطور هذه المشروعات كما أن هناك أمور أخرى قد تزيد من أهمية الائتمان المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي عدم رغبة ملاك هذه المشروعات والذين هم في الغالب عائلات وأصدقاء في إدخال مساهمين جدد أو عدم القدرة على إدراج شركاتهم بالأسواق المالية (بوفرنه ، 2006) .

إن عدم القدرة على إدراج المشروعات الصغرى والمتوسطة في سوق الأسهم ، أو عدم الرغبة من قبل ملاكها ، سيجبر إدارات هذه المشروعات إلى الاعتماد بشكل أساسي على طلب التمويل من المصارف ، وبالتالي سيكون مبرراً هاما لدراسة معوقات تمويل هذه المشروعات وطرق علاجها من وجهة نظر المصارف التجارية ، كما أن صدور القانون رقم 46 لسنة 2012 بشأن الصيرفة الإسلامية والقانون رقم 1 لسنة 2013

بشان تحريم التعامل بالفائدة قد يضيف معوقات وصعوبات أخرى أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المصرفي (الربيعي،2006) .

وبناء عليه تحاول هذه الدراسة التعرف على أهم المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر المصارف التجارية ، وذلك من خلال استطلاع آراء إدارات الائتمان بالمصارف التجارية في ليبيا حول معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

1.1 الدراسات السابقة :

البحث في المشروعات الصغيرة والمتوسطة كان موضوعاً للعديد من الدراسات وخاصةً في الدول المتقدمة ، ويتناقص هذا الاهتمام فيما يتعلق بالمنطقة العربية ويندر على الصعيد المحلي ، بالرغم من المحاولات المتعددة في إجراء بعض الندوات المتعلقة بتنمية وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإعداد بعض الدراسات التي ناقشت بعض جوانب تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا (البدري،2006) .

قد أجريت العديد من الدراسات حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الليبية، وتطرق لمشاكل التمويل التي تعانيها هذه المشروعات، أما فيما يتعلق بالدراسات حول معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المصارف التجارية ، فلم توجد دراسات حول هذا الموضوع في البيئة الليبية على حد علم الباحث ، مما يشير إلى وجود فجوة في الدراسات حول المعوقات التمويلية من وجهة نظر المصارف المانحة للتمويل .

من خلال البحث المبدئي للدراسات السابقة حول هذا الموضوع والذي يهتم بمعوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المصارف تم الإطلاع على مجموعة من الدراسات التي في غالبيتها ناقشت الموضوع من حيث المعوقات الاقتصادية والإدارية والتمويلية .

قام السهلاوي (2001) بدراسة معدل وعوامل انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية وكان هدف الدراسة هو التعرف على العوامل التي تؤثر في انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية موجبة بين الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية وصندوق التنمية السعودي ومعدل انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

حاول باعمر (2002) دراسة معوقات تمويل المشروعات الصغيرة غير الحرفية من وجهة نظر مصرفية باستخدام عينة من المصارف السعودية ، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم ملائمة معايير الإقراض المتبعة في المصارف للمشروعات الصغيرة وكذلك عدم انتظام السجلات المحاسبية للمشروعات الصغيرة ، وضعف الضمانات المقدمة ، وعدم القدرة علي إعداد ملف ائتماني مستوفي ، وارتفاع درجة المخاطرة ، وعدم وجود دراسات جدوى اقتصادية سليمة ، تعتبر هي المعوقات الأساسية أمام المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة .

قام الحمامي (2003) بتقييم التجربة الأردنية في ضمان مخاطر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام نظام صناديق ضمان القروض المقدمة من المصارف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا البرنامج حفز العديد من المبادرين الصغار لتكوين مشروعات صغيرة وساهم البرنامج في حصولهم على التمويل من المصارف .

حاولت Koldertsova (2007) التعرف على المشاكل التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في لبنان ، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو عدم وجود ضمان كافي للحصول على التمويل من المصارف وقلة الخبرات الإدارية والفنية .

أما فيما يتعلق بالبيئة الليبية فقد أجريت بعض الدراسات والتي ركزت على مشاكل التمويل من وجهة نظر غير مصرفية ، فقد قام الربيعي (2006) بدراسة مصادر تمويل المنشآت الصغيرة مع التركيز على برنامج ضمان القروض ، وتوصلت الدراسة إلى أن برنامج ضمان القروض عند تطبيقه بشكل جيد قد يُمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل من المصارف بعد توفير الضمانات اللازمة .

وقام بن غربية (2006) بدراسة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتوصل إلى أن هناك العديد من مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأن المشكلة ترجع إلى عدم الاقتناع بالضمانات المقدمة للمصارف وعدم تقديم دراسات جدوى اقتصادية مقنعة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

قام بوفرنه ، والشحومي (2006) بدراسة عن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وتهدف هذه الدراسة للتركيز على الجانب التدريبي والتأهيلي والتمويلي والإداري المناط بصندوق التشغيل ، وتقديم رؤية لتفعيل دور حاضنات الأعمال في ليبيا ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أهمية بالغة وراء استحداث برنامج حاضنات الأعمال .

حاول مفتاح (2008) التعرف على معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدينة بنغازي ، وهذه الدراسة لم تتطرق لوجهة نظر المصارف كونها الممول الخارجي الوحيد لهذه المشروعات ، ولكنها توصلت إلى أن هناك معوقات وصعوبات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على

التمويل من المصارف نظرا لعدم وجود آلية ائتمانية قادرة علي تلبية متطلبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمصارف التجارية .

ويتضح من هذه الدراسات أن هناك مشاكل تمويلية وإدارية وفنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتم التطرق إلى هذه المشاكل في بعض الدراسات التي أجريت في ليبيا من وجهات نظر أخرى غير وجهة نظر المصارف ، وبالتالي فإن من الأهمية بمكان معرفة وجهة نظر المصارف في المشاكل التمويلية التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا .

وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول جسر هذه الهوة وهذا النقص في الدراسات فيما يتعلق بدراسة معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ومقترحات علاجها من وجهة نظر المصارف التجارية ، وفيما يلي شرح مفصل على مبررات ودوافع هذه الدراسة بشكل يساعد على إبراز المشكلة التي تتناولها هذه الدراسة .

2.1 دوافع ومبررات الدراسة :

شهد الاقتصاد الليبي منذ العقد الأخير في القرن الماضي العديد من التغيرات الاقتصادية وظهر اهتمام الدولة الليبية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عقد المؤتمرات والندوات وإصدار العديد من القرارات وتكوين اللجان والهيئات المختصة بهذا الموضوع ، ومع وجود الأموال ورغبة الدولة في تنمية وتطوير هذه المشروعات ووجود برامج وخطط وقوانين لإشراك القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية في ليبيا ، وذلك عن طريق تشجيع المبادرات الفردية والمشاركة ، إلا أنه لم يكن هناك تزايد في دور هذه المشروعات في الاقتصاد الوطني الأمر الذي يرجعه البعض لوجود صعوبات تمويلية وإدارية وفنية (مفتاح ، 2008) .

أن أهمية التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تستند إلى الدور المتنامي لهذا النوع من المشروعات في الاقتصاد الوطني ، وأن إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني يجعل من البيئة الليبية بيئة مميزة لمثل هذا النوع من الدراسات ، الأمر الذي يجعل دراسة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الليبية إضافة هامة للمعرفة الحالية في مجال التمويل (بوفرنه،2006) .

وقد وجد أن العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تواجه العديد من المعوقات ، منها الإدارية كعدم الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية والتخطيط وعدم التنسيق مع الجهات الإشرافية ، والمعوقات الفنية والتي تتمثل في عدم القدرة على استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج وعدم السعي وراء الابتكار وعدم الاهتمام بالصيانة ، والمعوقات التمويلية ، ومنها عدم القدرة على توفير الضمانات الكافية للمصارف للحصول على الائتمان ، كثرة الإجراءات الإدارية المطلوبة للحصول على التمويل (مفتاح،2008) .

وقد وجد أن هناك أسباب متعددة لإحجام المصارف عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في عدم انتظام السجلات والتقارير المالية ومن ثم صعوبة تحديد الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم القدرة على التقييم الاقتصادي والمالي والذي يؤدي لارتفاع نسبة المخاطرة لدى المصارف تجاه هذه المشروعات ، وكذلك صعوبة إظهار المركز المالي بشكل متناسق يعكس نتيجة العمليات نظراً لتعدد السجلات والاعتماد على مكاتب محاسبة خارجية في إعداد واعتماد التقارير المالية، وأيضاً بذل موظفي المصارف للكثير من الوقت والجهد عند دراسة طلب التمويل المقدم من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وعدم وجود الضمانات الكافية للقروض ، وطول وبطء إجراءات التقاضي واثبات الحقوق في حالة تخلف المقترضين عن السداد (باعمر،2002).

كما أتضح أن المصارف تركز على خلق قيمة بمجازفة مدروسة ، وعندما يتقدم مشروع بطلب للحصول على قرض يركز المصرف على ما ينطوي عليه الطلب من مخاطر ، وعلى الطرق الكفيلة بالحد منها ، لذلك نجد أن المصارف تحجم عن إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب التكاليف الإدارية العالية للإقراض ، والتقدير العالي للمخاطرة ، وقلّة الضمان المقدم من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الربيعي،2006)

مع كل الأهمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد المحلي فإنها تواجه الكثير من المعوقات والمشاكل ، التي تستلزم الدراسة والبحث والتحليل .

في البيئة الليبية لا توجد أسواق مالية فاعلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولا توجد بدائل تمويل مناسبة أمام هذه المشروعات إلا المصارف التجارية، وعليه فإن دراسة معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المصارف التجارية ومقترحات علاجها باعتبارها من أهم مصادر التمويل يفسر ويدعم القيام بمثل هذه الدراسة في البيئة الليبية ، كما تعتبر إضافة للأدب المالي فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الليبية .

3.1 أهداف الدراسة :

بناءً على صياغة مشكلة البحث فإن هذه الدراسة تهدف إلى :

1. التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المختلفة.
2. التعرف على المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المصارف.
3. محاولة التعرف على الحلول والعلاجات لهذه المعوقات إن وجدت وفقاً لوجهة نظر المصارف.

4.1 أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة فيما يلي :

1. حداثة مجال البحث في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
2. أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي وقدرتها على خلق الوظائف .
3. صدور القانون رقم (46) لسنة 2012 بشأن الصيرفة الإسلامية ، والقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة .
4. إثراء المكتبة الليبية بمثل هذا النوع من الأبحاث عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما قد يفتح المجال لأبحاث أخرى جديدة في المستقبل .
5. كما أن هذه الدراسة ومن خلال نتائجها وتوصياتها المقترحة قد توفر حلولاً وبدائل لمتخذي القرارات الاقتصادية والائتمانية لوضع سياسات وبرامج وإجراءات يمكن من خلالها تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا .

5.1 منهجية الدراسة :

انتهج الباحث في هذه الدراسة المنهج الكمي وذلك بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة وهي صحيفة الاستبيان ، وبعد ذلك يتم تجميع البيانات وتبويبها بشكل كمي وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة عليها بعد دراسة عينة كبيرة نسبيا لمحاولة تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة ، واستقراء المواضيع والدراسات التي تناولها الأدب المالي في مجال معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المصارف ، وبالتالي تم تقسيم الدراسة إلى جانبين أساسيين هما الجانب النظري والجانب العملي .

أولاً: الجانب النظري :

يهدف هذا الجانب لتغطية الإطار النظري لموضوع الدراسة بالأدب المالي ، وذلك بالإطلاع على الكتب والدوريات والمؤتمرات والندوات والدراسات السابقة ، وذلك لتكوين إطار نظري يمكن من خلاله تفسير النتائج العلمية لهذه الدراسة .

ثانياً : الجانب العملي :

تعتمد هذه الدراسة بدرجة كبيرة على الجانب العملي لتحقيق أهدافها وهو يتضمن ما يلي :

(أ) تجميع البيانات :

سوف يتم استخدام صحيفة الاستبيان لتجميع البيانات والمعلومات ذات العلاقة والتي تخدم أغراض الدراسة ، وهي بيانات من إدارات الائتمان والتمويل بالمصارف التجارية والمتعلقة بطرق منح التمويل والقوانين واللوائح التي تنظم منح التمويل ، وما هي المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه الإدارات في منح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا .

(ب) تحليل البيانات :

يهدف هذا الجانب إلى تحليل البيانات والمعلومات والتي تم الحصول عليها من خلال صحيفة الاستبيان الموزعة على مفردات عينة الدراسة وقد تم استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب لتحليل البيانات في البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل وتبويب وتصنيف البيانات المجمعة بواسطة استمارات الاستبيان .

(ج) مجتمع عينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية وعينة الدراسة من كل من يساهم في اتخاذ القرار

التمويلي بالمصارف التجارية الليبية ، وهم كما يلي :

- مدراء عامون بالمصارف التجارية .

- مدراء إدارات الائتمان بالمصارف التجارية .
- موظفي إدارات الائتمان بالمصارف التجارية .
- مدراء الفروع الرئيسية للمصارف التجارية .
- رؤساء أقسام الائتمان بالفروع الرئيسية للمصارف التجارية .
- موظفي أقسام الائتمان بالفروع الرئيسية للمصارف التجارية .

6.1 نطاق الدراسة :

تقتصر هذه الدراسة على آراء العاملين الذين يساهمون في اتخاذ قرارات التمويل بالمصارف التجارية في ليبيا ، وبالتالي فإنها سنتناول فقط مشكلة الدراسة من خلال وجهة نظر المصارف ، وذلك خلال فترة توزيع استمارة الاستبيان شهر 9 ، 10 ، 11 ، سنة 2013 .

7.1 تقسيمات الدراسة :

لغرض تحقيق أهداف الدراسة فلقد تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول ، حيث تناول الفصل الأول مشكلة الدراسة وهدفها وأهميتها والنطاق الذي تشمله ، بينما ركز الفصل الثاني على الإطار النظري للدراسة للتعريف بجوانبها الرئيسية والمتمثلة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تمويلها من وجهة نظر المصارف التجارية محل الدراسة ، أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة العملية من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها ، واستخلاص النتائج والتوصيات النهائية المتعلقة بالموضوع .

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

0.2 مقدمة :

تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في العملية الاقتصادية في معظم دول العالم ، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى ، ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشروعات اهتماماً متزايداً وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة ، إلا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من المعوقات والمشاكل الإدارية والفنية والتمويلية وتعد مشكلة الحصول على التمويل وخاصةً في الدول النامية من أهم مشاكل

المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي لا تزال تعتمد على مصادر التمويل الذاتية بشكل كبير (المحروق ومقابلة ، 2006).

1.2 المبحث الأول:مراجعة الأدب المالي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يعد موضوع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ضمن أهم المواضيع التي تدرس وتناقش في الدول المتقدمة والنامية ، أما فيما يتعلق بمعوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجه نظر المصارف فإنه توجد دراسات عديدة ناقشت هذا الموضوع بشكل مباشر ، ودراسات أخرى ناقش هذا الموضوع من ضمن المشاكل والمعوقات الإدارية والمالية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة (بوفرنه ، 2006) .

فيما يلي أهم الدراسات حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

1.1.2 دراسات حول المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الأخذ

بوجهة نظر المصارف :

قام برججي (2012) بدراسة إشكاليات مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لكيفية تعامل المصارف مع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتوصلت الدراسة إلي انه مع كل التطور الذي حصل في تمويل المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لم تصل إلي حلول جذرية لمشاكل الضمانات وارتفاع درجة المخاطرة تجاه هذه المشروعات .

أما في الأردن فقد قام النسور (2009) بقياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة ، وذلك من خلال دراسة وقياس الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات الإنتاج للمشروعات الصغيرة الممولة من المؤسسات الحكومية في الأردن ، ومن ضمن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المشروعات

الممولة من المصادر غير الحكومية قد حققت كفاءة اقتصادية تفوق ما حققته تلك الممولة من المصادر الحكومية ، وهذا يعني أن التمويل الخاص قد يبدو أكثر جاذبية إذ تم تخفيض متطلبات الإقراض ليقوم بدور أكثر كفاءة لتمويل المشروعات الصغيرة ، وذلك بعد إتباع العديد من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة في الأردن برنامج فتح فروع تعني بتقديم التمويل للمشروعات الصغيرة .

قامت منظمة التمويل الدولية International Finance Corporation (2007) باستقصاء للآراء عبر الانترنت لعدد 12 مصرف في الدول النامية ، حول دليل المعرفة المصرفية الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي قدمته المنظمة ، وكان الهدف من وراء هذا الاستقصاء هو معرفة آراء هذه المصارف حول مدى مساهمة الدليل في تطوير العمل المصرفي في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتوصلت الدراسة إلي أن العمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبحت أكثر ربحية بعد تطوير المصارف لخدماتها حسب هذا الدليل .

وحاول Schumkler et al (2009) التعرف علي دور المنافسة ودور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأرجنتين وتشيلي ، واستخدمت الدراسة بيانات عن المصارف في البلدين ، ومدى استعداد هذه المصارف لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أنها المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي لهذه المشروعات ، وتوصلت الدراسة إلي أنه علي الرغم من الاختلاف بين البلدين في النظم المصرفية المتبعة إلا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر جزء استراتيجي بالنسبة لمعظم المصارف ، وأن المصارف بدأت في تطوير آليات للتكيف مع متطلبات إقراض هذه المشروعات ، وكذلك للتغلب علي العقبات الموجودة في النظام المصرفي الحالي اتجاه التعامل مع هذه المشروعات ، كما أظهرت النتائج أن السياسات الحكومية

الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ساهمت بشكل كبير في توفير احتياجاتها من القروض طويلة الأجل من المصارف التجارية .

حاول Alrubaie (2008) دراسة وتحليل مشكلات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لتجربة مصرف التنمية في مدينة درنة ، قام الباحث بدراسة البيانات المتوفرة عن مصرف التنمية فرع درنة ، وتوصل الباحث إلي جملة من الملاحظات وهي ضعف الاستعانة بدراسات الجدوى الاقتصادية ، وعدم وجود عدد كافي من الموظفين وعدم كفاءتهم في متابعة برامج الإقراض والافتقار للمساعدة الفنية وتقديم الدعم الإداري للمقترضين ، وارتفاع نسبة التخلف عن السداد بسبب ضعف الإجراءات القانونية المستخدمة في معالجة مثل هذه الحالات ، وكذلك محدودية عدد الخبراء والكفاءات العلمية لدي المصرف في مجال إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والنقص في المعلومات لدي المصرف حول طبيعة الاحتياجات التمويلية لهذه المشروعات .

في الصين قام Wu,Junjie et al (2008)، باختبار دليل تجريبي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بالعمل على توفير دلائل كمية فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى مشاكل التمويل التي تواجه هذه المشروعات بهدف تطوير أعمالها ، توصلت الدراسة إلى أن احتياجات وخيارات التمويل بالنسبة لهذه المشروعات تختلف باختلاف حجمها والمرحلة التي تمر بها دورة الأعمال على اعتبار أن التمويل في بداية المشروع يتم من خلال الأموال الخاصة أما في المراحل المتقدمة من المشروع فإن الحاجة للقروض تزداد، كما توصلت الدراسة إلى أن الجزء الأكبر من المشاريع الصغيرة تعتمد على قروض المصارف.

وباستخدام عينة أكبر قام Beck et al (2008) بدراسة التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حول العالم ، وشملت هذه الدراسة استقصاء آراء 91 مصرف في 45 دولة نامية و7 دول متقدمة ، بينت الدراسة أن هناك فوارق كبيرة بين البلدان المتقدمة والنامية حول إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث الهيكل التنظيمي وممارسات الإقراض وتطورات السوق .

في لبنان قام Koldertsova (2007) بدراسة المشاكل التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك باستخدام منهج التحليل الوصفي لتقارير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والجهات ذات العلاقة بها من مصارف وهيئات ، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو عدم وجود ضمان كافي للحصول على التمويل من المصارف وقلة الخبرات الإدارية والفنية لهذه المشاريع .

دراسة كنجو (2007) ، وهي دراسة ميدانية تهدف لبحث إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدينة حلب بسوريا ، استخدمت المنهج التحليلي للبيانات المالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدينة حلب ، وتوصلت الدراسة إلي عدم كفاية الأموال المقدمة كاستثمار أو تمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإحجام المؤسسات التمويلية عن إقراضها ، وذلك لعدم وجود صيغ تمويلية مناسبة لدي المصارف للتعامل مع هذه المشاريع .

هدفت دراسة Satta , et (2006) ، لتقييم أداء ثلاثة برامج تمويلية مقدمة من قبل ثلاثة مصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تايوان من خلال إلقاء الضوء على تقييم البرامج التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تقدير إمكانية تحسين حصول المشروعات الصغيرة للتمويل المطلوب ، وتوصلت

الدراسة إلى أن برامج أحد المصارف كانت أفضل من غيرها خاصة في المناطق الريفية والتي يجب تعميمها لتحسين حصول المشاريع للتمويل مع تطبيقها على مناطق أخرى .

حاول بن غربية (2006) دراسة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحديد مدى وجود نقص في مصادر التمويل أو وجود خلل في الأسلوب المطبق ، واقتراح أسلوب أو نموذج يتم من خلاله تفعيل دور وأداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، واتباع الباحث منهجية تحليلية لردود وإجابات مفردات عينة شملتها دراسة أخرى لتحديد أثر نظام الإقراض للمشروعات الصغيرة عن طريق المصارف المتخصصة على خلق فرص عمل جديدة للباحثين عن العمل ، وتوصلت دراسة بن غربية إلى أن هناك العديد من مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأن المشكلة ترجع إلى عدم الاقتناع بالضمانات المقدمة للمصارف وعدم تقديم دراسات جدوى اقتصادية مقنعة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

هدفت دراسة حداد (2006) إلى التعرف على دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالبحث في تجرتي الأردن والجزائر في هذا المجال ، وذلك لغرض التعرف على مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقييم دور هذه المصادر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، وذلك بالاعتماد على البيانات المتوفرة والإحصاءات والنشرات والدراسات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية والمالية في الأردن والجزائر ، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية وهي كأحد مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تميل إلى منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، لاعتقادها أن نسبة فشل وتعثر هذه المشروعات عالية ، وعليه تكون المخاطرة مرتفعة وكذلك انحياز المصارف التجارية في منح القروض للمشروعات الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مما يجعل دور المصارف التجارية في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير متناسب مع إمكانيات وقدرات هذه

المصارف ، من خلال فرض أسعار الفائدة عالية على هذه المشروعات ، والمبالغة في طلب الضمانات ، وارتفاع تكلفة إجراءات طلب القرض .

حاول باعمر (2002) معرفة معوقات تمويل المشروعات الصغيرة غير الحرفية من وجهة نظر مصرفية ، واعتمدت هذه الدراسة علي منهجية استقرائية استنتاجيه من خلال دراسة مفردات السياسة الائتمانية في المصارف السعودية ، والتي كان جل تركيزها علي تحليل الجدارة الائتمانية ووجود الضمانات الكافية ، ودقة وصحة المعلومات المحاسبية للمشروعات الصغيرة ، وتوصلت الدراسة إلي أن عدم ملائمة معايير الإقراض المتبعة في المصارف للمشروعات الصغيرة وكذلك عدم انتظام السجلات المحاسبية للمشروعات الصغيرة ، وضعف الضمانات المقدمة ، وعدم القدرة علي إعداد ملف ائتماني مستوفي ، وارتفاع درجة المخاطرة ، وعدم وجود دراسات جدوى اقتصادية سليمة ، تعتبر هي المعوقات الأساسية أمام المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة .

2.1.2 دراسات حول المعوقات التمويلية والاقتصادية والإدارية التي تواجه المشروعات

الصغيرة والمتوسطة :

قام السميرت (2009) بدراسة المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال بالأردن من خلال دراسة ميدانية على عينة من 260 مشروعاً، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مشكلات عدم توفر رأس المال ونقص الضمانات جاءت في المرتبة الأولى من حيث أهميتها ، كما أن نقص الخبرات الإدارية والمالية والتسويقية كانت من الأسباب الرئيسية لفشل بعض هذه المشاريع .

في ليبيا قام مفتاح (2008) بدراسة معوقات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة على عينة من المشروعات الخدمية والصناعية بمنطقة بنغازي ، واتبعت الدراسة منهجية استكشافية على عينة من هذه

المشروعات بمدينة بنغازي ، لكن الدراسة لم تتطرق لوجهة نظر المصارف اتجاه هذه المعوقات التي تحول دون تقديم التمويل اللازم لنمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وبينت الدراسة أن هناك معوقات وصعوبات تمويلية وتسويقية وإدارية وفنية تحدُ من نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هدفت دراسة بالعيد (2006) استكشاف مشاكل الإنتاج في الصناعات الحرفية في ليبيا المشاكل وإمكانية وضع حلول لها ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مشاكل ومعوقات تتمثل في عدم توفر المواد الخام ومشاكل فنية متعلقة بالإنتاج ، وعدم توفر التمويل اللازم لاستمرار الإنتاج ، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء الدراسات لإيجاد الحلول لهذه المشاكل ، واكتفت الدراسة باستكشاف المشاكل المتعلقة بالإنتاج في هذه المشروعات دون التعرف على وجهة نظر المصارف تجاه عدم توفر التمويل .

في محاولة لوضع برنامج عملي لإعداد خطط الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، واتخاذ كآساس و ضمان تُعطى على أساسه القروض والتسهيلات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل القرارات الصادرة بالخصوص ومنها قرار إنشاء صندوق التشغيل ، قام بوفرنة و الشحومي (2006) بدراسة عن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا في محاولة للتركيز على الجانب التدريبي والتأهيلي والتمويلي والإداري المناط بصندوق التشغيل ، وتقديم رؤية لتفعيل دور حاضنات الأعمال في ليبيا ، واتبعت الدراسة منهج استقراء الأدب المالي ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أهمية بالغة وراء استحداث برنامج حاضنات الأعمال .

قام الربيعي (2006) بدراسة مصادر تمويل المنشآت الصغيرة مع التركيز على برنامج ضمان القروض ، وهدفت هذه الدراسة للتعرف على طبيعة برامج ضمان القروض والتي تعمل بدعم من المنظمات غير الحكومية ، ومدى تأثيرها على حل مشكلة وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المصرفي ، واتبعت

الدراسة منهجية مراجعة الأدب المالي وتقارير الهيئات الدولية ، وبينت الدراسة مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل والمعوقات الإدارية والتسويقية والتنظيمية التي تواجهها في بيئة الأعمال وتمنعها من الوصول إلى التمويل المصرفي ، كما عرضت الدراسة بعض التجارب الدولية في برنامج ضمان القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتوصلت الدراسة إلى أن برنامج ضمان القروض عند تطبيقه بشكل جيد يُمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل من المصارف بعد توفير الضمانات اللازمة .

حاول البدري (2006) التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ، من خلال دراسة ميدانية علي عينة من هذه المشروعات ، واستخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلى أن 73 % من أفراد العينة أقاموا مشروعاتهم بتمويل ذاتي بينما كانت نسبة التمويل عن طريق المصارف لإقامة هذه المشروعات 11 % فقط ، وأوضحت نتائج الدراسة أيضا أن أكثر الضمانات التي تطلبها المصارف هي الأراضي والعقارات وآلات ، وأن هذا النوع من الضمانات يشكل عائقا أمام معظم المشروعات ، وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة التي تفرض على هذا النوع من المشروعات ، وطول وتعقيد الإجراءات اللازمة للحصول على القروض .

حاول البلتاجي (2005) التعرف على استخدام صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن ، وقام الباحث بدراسة مجموعة من التجارب العملية التي قامت بها بعض المصارف الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة من خلال صيغ التمويل الإسلامي مثل المرابحة ، والمضاربة ، والمشاركة ، والاستصناع ، والبيع بالتقسيط وغيرها ، وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل عن طريق صيغ التمويل الإسلامي أكثر مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من التمويل عن طريق قروض المصارف التقليدية .

أما في البحرين فقد حاول اسيري (2004) معرفة المعوقات التي تواجه الراغبين في إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال دراسة ميدانية علي المشتركين في برنامج (UNIDO Unitid Nations Industrial Development Organization) قام الباحث باستقصاء آراء المشاركين في البرنامج في الفترة من 1999 حتى 2003 ، وتوصلت الدراسة إلي أن أصحاب المبادرات أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة يرون أن هناك ثلاث محاور رئيسية للمشكلة وهي التدريب ، التمويل ، والاستشارة وان أهم المعوقات في مجال التمويل تكمن في عدم القدرة على الحصول علي قروض من المصارف التجارية لعدم القدرة على توفير البيانات المحاسبية المطلوبة وتقديم الضمانات الكافية ، وارتفاع أسعار الفائدة .

أما في الأردن فقد حاول الحمامي (2003) تقييم التجربة الأردنية في ضمان مخاطر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام نظام صناديق ضمان القروض المقدمة من المصارف لهذه المشروعات ، واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي لبيانات وتقارير شركات ضمان القروض في الأردن ، وتوصلت الدراسة إلي أن هذا البرنامج أتاح الفرصة أمام العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول علي القروض من المصارف ، كما أسهم البرنامج في تذليل الصعوبات المعوقات التي تواجه المصارف من خلال تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية ، وتوفير ضمانات للقروض ، وتوفير المعلومات والبيانات المحاسبية الصحيحة ، الأمر الذي ابعد عنصر المخاطرة لدي المصارف حين تقدم علي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

حاول السهلاوي (2001) دراسة معدل وعوامل انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية ، وكان هدف الدراسة هو التعرف على العوامل التي تؤثر في انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية ، واعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي بالاعتماد على أسلوب الدراسة النظرية الذي يستند

إلى المصادر المكتبية والوثائق المنشورة المتعلقة بواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والأسلوب التحليلي لمعرفة معدل انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية موجبة بين الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية وصندوق التنمية السعودي ومعدل انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

لقد حاول السهلاوي وعبدالله (2000) التعرف على أهم المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الخاصة لقطاعي التعليم والصحة في السعودية ، واتبعت الدراسة منهج استقصاء آراء أصحاب هذه المشروعات وتحليل هذه الآراء ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك عدد من المشاكل التمويلية التي تواجه هذه المشروعات منها اعتمادها على التمويل الذاتي أكثر من اعتمادها على التمويل الخارجي ، ويرجع ذلك لعدم وجود مؤسسات ائتمانية متخصصة ، وإحجام المؤسسات المالية والمصارف التجارية عن تقديم التمويل اللازم لهذه المشروعات ، وكذلك نقص عنصر الإدارة والخبرة المالية لأصحاب هذه المشروعات ، وانخفاض قدرتها على تلبية شروط منح الائتمان التي تفرضها المؤسسات المالية وخاصة المصارف التجارية .

وعليه فإن هذه الدراسة تحاول التعرف على معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ومقترحات علاجها من وجهة نظر المصارف التجارية .

2.2 المبحث الثاني : المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تحقيقاً لأهداف الدراسة فإن الأمر يتطلب التعريف بموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة وأهميتها في الاقتصاد الليبي بشكل خاص .

1.2.2 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تختلف الآراء حول وجود تعريف دقيق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يختلف التعريف بين دولة وأخرى باختلاف إمكانياتها وقدرتها الاقتصادية ومراحل نموها ومستوى التقدم التقني بها .

هناك مجموعة من المعايير التي تعتمد كأساس للوصول إلي مفهوم مشترك لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ومن هذه المعايير ما هو كمي ومنها ما هو نوعي . تهتم المعايير الكمية بتصنيف المشروعات اعتماداً على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات بين الإحجام المختلفة للمشروعات مثل حجم العمالة ، وقيمة الأصول ، وحجم المبيعات ، وحجم الاستهلاك السنوي من المواد الخام ، ومقدار القيمة المضافة ، في حين تهتم المعايير النوعية بتصنيف المشروعات بصورة موضوعية استناداً إلي عناصر التشغيل الرئيسية مثل نمط الإدارة والتقنية المستخدمة (السهلاوي ، 2001) .

وتأسيساً على ما سبق ظهرت العديد من التعريفات المنشورة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة منها :

1. تعريف البنك الدولي :

يعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها ما لا يقل عن 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات لا يقل عن 3 مليون دولار . أما المشروعات المتوسطة فيصل عدد العاملين بها إلى 300 عامل وإجمالي الأصول المبيعات يصل إلى 10 مليون دولار (السهلاوي،2001).

2. تعريف الاتحاد الأوروبي :

يعرف الاتحاد الأوربي المشروع الذي فيه اقل من (9) عمال بالمشروع المتناهي الصغر ، أما المشروع الذي يعمل فيه ما بين (10-99) عاملاً فهو مشروع صغير ، بينما المشروع المتوسط فهو الذي يوظف فيه ما بين (100-499) عاملاً (حداد 2006) .

3. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مشروعات مستقلة يعمل بها عدد محدود من العمال ويختلف هذا العدد بحسب النظم الإحصائية الوطنية ، وبصفة عامه تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يعمل به أقل من (50) عاملاً ، أما المشروعات المتناهية الصغر فهي التي يعمل بها (10) عمال كحد أقصى (البدرى ، 2006) .

4. تعريف هيئة المشروعات الصغيرة التابعة للحكومة الفيدرالية الأمريكية :

تم تعريف المشروعات الصغيرة بالاعتماد على نوع النشاط الاقتصادي الذي تقوم به ، ففي المشروعات الصناعية يتوقف ذلك على عدد العاملين فيها ، أما في المشروعات الخدمية يتم استخدام قيمة المبيعات لتمييز المشروعات الصغيرة وعليه فإن مفهوم المشروعات الصغيرة كما خلصت إليه هذه الهيئة لا يعني بالضرورة أن يكون المشروع صغير ، فقد يصل عدد عاملي شركات إنتاج الطائرات والذخيرة والتي يمكن اعتبارها مشروعات صغيرة إلي (500) عامل ، كما يمكن اعتبار أنشطة المقاولات وتجارة الجملة مشروعات صغيرة إذا لم يتجاوز قيمة مبيعاتها (9.5) مليون دولار (مفتاح، 2008) .

5. تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر :

صدر القانون رقم (4) لسنة 2004 في مصر والذي عرف المشروعات الصغيرة بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً ولا يقل رأسمالها المدفوع عن (50) ألف جنية ولا يتجاوز

مليون جنية ولا يزيد عدد العاملين فيها عن (50) عامل ، والمشاريع المتوسطة لا يقل رأسمالها عن 2 مليون جنية ولا يتجاوز 4 مليون جنية ، وعدد العمال ما بين 51-99 عاملاً (دوابه ، 2006) .

6. تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية :

تم تعريف المشروعات الصغيرة بتلك التي توظف أقل من (10) عمال ولا تتجاوز مجودتها الإجمالية مليون ريال سعودي ، والمشروعات المتوسطة هي التي يعمل بها ما بين (10-49) عاملاً إما المشروعات الكبيرة فهي توظف أكثر من (50) عاملاً (السهلاوي ، 2001) .

7. تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا :

تم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بناءً على القرار رقم (109) لسنة 2006 بشأن إنشاء صندوق التشغيل ، حيث عرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن (25) عنصر ولا يتجاوز فيها الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن (2500000) دينار مليونان ونصف مليون دينار كحد أقصى أما المشروعات المتوسطة فهي التي لا يزيد عدد العاملين بها عن (50) عنصر ولا تتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن (5000000) دينار خمسة ملايين دينار كحد أقصى .

2.2.2 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تأتي أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مقدرتها على توظيف الأيدي العاملة واستغلال المواد الخام المحلية ، وتقديم السلع الأساسية والخدمات التي يحتاجها المجتمع ، ولذلك اعتبرت العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركاً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال ما يلي :

1. زيادة الناتج المحلي الإجمالي :

تساهم تلك المشروعات بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية ، فعلى سبيل المثال بلغ عدد تلك المشروعات في بريطانيا حوالي 3.7 مليون مشروع وبلغت نسبة مبيعاتها عام 2000 م حوالي 50% من إجمالي المبيعات البريطانية ، وكذلك الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ساهمت المشروعات بحوالي 51% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، أما في الصين فيبلغ عدد المشروعات حوالي 10 مليون مشروع وبمساهمة تقدر بحوالي 70% من الإنتاج الصناعي ، وفي مصر فإن حوالي 95% من العمالة في القطاع الخاص تعمل في مشروعات صغيرة ومتوسطة (أبو جزر ، 2006) .

في ليبيا بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب إحصاء 2006 حوالي 125,000 مشروع وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الليبي نسبة 16% مشروعات خدمية و7% مشروعات صناعية و4% مشروعات زراعية وحيوانية (مجلس التخطيط الوطني ، 2008) .

2. تخفيض حجم البطالة :

تعتبر البطالة هي أكبر المشاكل التي تواجه الدول خاصةً الدول النامية حيث تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة أساسية من وسائل مواجهة البطالة ، نظرا لطبيعة أنشطتها وما تتميز به من اعتمادها على العنصر البشري ، فهي توفر على سبيل المثال حوالي 56% من فرص العمل في بريطانيا وحوالي 75% في الولايات المتحدة و الصين (أبوالفحم ، 2009) .

بالنسبة للبيئة الليبية قد أدرك قطاع القوي العاملة أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توظيف الشباب حيث وجد أن عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بلغ 400,284 عامل ، وأن نسبة غير الليبيين منهم تجاوزت 70% (مجلس التخطيط الوطني، 2008) .

3. زيادة الإيرادات السيادية للدولة :

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة حصة قطاع الضرائب والاشتراكات بالتأمينات الاجتماعية للعاملين من خلال التصدير للخارج لمنتجاتها وخدماتها المختلفة (ابوجزر ، 2006) .

4. تحقيق التنمية المتوازنة جغرافياً وزيادة التكامل الإقليمي :

إن سهولة إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق الإقليمية للدولة وحتى النائية منها ، قد يحقق التنمية المكانية وكذلك يحد من حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وغيرها (البديري ، 2006) .

5. تطوير المهارات والخبرات المحلية :

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تراكم الخبرات الاقتصادية والإدارية والمالية المختلفة التي تساعد في ظهور جيل جديد من رجال الأعمال ذو عقلية مبادرة ومبتكرة (البديري ، 2006) .

6. زيادة حركة الابتكار والتجديد :

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في طرح المنتجات والتكنولوجيا الجديدة بتكلفة أقل وفعالية تضاهي المشروعات الكبيرة (السهلاوين 2001) .

3.2.2 خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تتصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ببعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من المشروعات

تتمثل في :

1. سهولة التأسيس والانتشار :

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجم رأس المال اللازم لتأسيسها إلي جانب قصر الوقت اللازم للأعداد دراسات التأسيس والشروع في تأسيسها ، وتتميز كذلك بسهولة تنفيذ المباني وترتيب خطوط الإنتاج من آلات ومعدات ، فضلاً عن سهولة تحضير مستلزمات التشغيل من مواد خام ومواد أخرى ، كما تتميز بسهولة إجراءات التأسيس وانخفاض المصروفات الإدارية (السهلاوي ، 2001) .

2. القدرة على جذب المدخرات :

إن حجم رأس المال الصغير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمطلوب لإنشائها يسمح بتأسيس هذه المشروعات ، وبالتالي فإنه يمكن استخدام مدخرات أفراد الأسرة أو الادخار الذاتي للمشروع لتأسيس أو توسيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وبذلك تصبح أداة جيدة في استغلال الفوائض المالية المتراكمة بما يخدم التنمية الاقتصادية (البديري ، 2006) .

3. خلق فرص العمل :

تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير على تقنيات إنتاجية بسيطة وأسلوب إنتاجي يتطلب عمالة كثيرة ، بالإضافة إلي ذلك فإن معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات فردية أو عائلية وبالتالي يمكن أن تساهم في توفير العديد من فرص العمل المتنوعة للأقارب والكوادر الفنية والحرفية وبذلك فهي أداة جيدة للحد من البطالة (مجلس التخطيط الوطني ، 2008) .

4. سهولة الإدارة :

تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العادة لتنظيم أعمالها على ما يسمى بتنظيم الرجل الواحد ، فالمالك هو المدير في اغلب الأحيان وهو صاحب كل الاختصاصات ولذلك فإن إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تتسم بالمرونة والسهولة ، وعدم وجود تعارض في المصالح (مفتاح ، 2008) .

5. استغلال الطاقة الإنتاجية :

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الغالب باستغلال الطاقة الإنتاجية بها لإمكانية السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وتوفير مستلزماته وعدم تعقيد العملية الانتاجية ، وبالتالي رفع الكفاءة الانتاجية وتحقيق أقصى ربح ممكن وهذا يصاحبه سرعة دوران رأس المال العامل وقصر دورة الإنتاج (الخطيب و الرفاعي ، 2006).

6. الاعتماد على السوق المحلي :

ينحصر نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الغالب في المنطقة التي تنشأ بها والمناطق المجاورة ، وهذا بدوره يؤدي إلي إكساب المشروع خبرة كبيرة في معرفة سلوك وأذواق المستهلكين وسبل إشباع حاجياتهم حسب الطلب الحالي والمستقبلي (مفتاح ، 2008) .

7. سهولة الدخول إلي السوق والخروج منه :

نظراً لانخفاض قيمة رأس المال الثابت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كالألات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج وقلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات النهائية ، وارتفاع نسبة رأس المال إلي الخصوم وحقوق أصحاب المشروع ، وسهولة تحويل أصول هذه المشروعات إلي سيولة بالبيع ، فان ذلك يتيح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة (السهلاوي ، 2001) .

8. المرونة العالية والتكيف مع المتغيرات :

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة كتركيب القوى العاملة وسياسات الإنتاج والتطوير التقني ، كما تستطيع هذه المشروعات تلمس رغبات المجتمع الذي تعمل فيه بسهولة وتحقيق رغباته من السلع والخدمات (بالريش ، وبالغرسه ، 2006) .

9. أداة للتدريب الذاتي والتطوير التقني :

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أداة للتدريب الذاتي لأصحابها والعاملين بها وبالتالي فهي تساعد على خلق كادر تقني متطور ذي مهارات عالية ، كما أنها تلعب دوراً بارزاً في طرح الأفكار التقنية الجديدة ، وتعتبر المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة (ابو الفهم، 2009) .

10. التكامل مع المشروعات الكبيرة :

تلعب مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في دفع عجلة التنمية بمختلف جوانبها وذلك من خلال مساهمتها في منح المشروعات الكبيرة ميزة تنافسية عالية ناتجة عن التكامل الإنتاجي القائم على أساس التعاون المستمر والمتبادل ، حيث أن منتج نهائي لأحد المشروعات الصغيرة أو المتوسطة يمكن أن يستخدم كمدخل إنتاجي لمشروع آخر كبير (سيد ، 1994) .

4.2.2 مجالات عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

يمكن تقسيم مجالات العمل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآتي (فياض ، 2002) :

1. المجال الصناعي :

إن عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجال الصناعي يشمل عمل الحرفيون وأصحاب المهن اليدوية الذين يقومون بتحويل المواد الخام من حالة إلي أخرى بحيث تصبح قابلة للاستهلاك أو الاستخدام في إنتاج آخر .

2. المجال الزراعي :

ويشمل المزارع الصغيرة والبيوت البلاستيكية لإنتاج الحبوب والخضروات أو خلايا النحل وتربية المواشي .

3. المجال التجاري :

ويشمل المشروعات التجارية الصغيرة لبيع السلع دون التغيير في جوهرها وبدون أن يجري عليها أي عملية إنتاجية وهناك تجارة تجزئة وتجارة جملة .

4. المجال الخدمي :

ويشمل تقديم الخدمات الاستشارية والمحاسبية والقانونية والمجال الصحي وإصلاح الملابس وغيرها .

5.2.2 دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية العمود الفقري لأي مشروع وكذلك بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والتي يتم على أساسها اتخاذ القرار بتنفيذ المشروع من عدمه ، وتتكون دراسة الجدوى الاقتصادية من أربعة أقسام هي :

أولاً : دراسة السوق :

تحتل بحوث ودراسة السوق مكان الصدارة عند أعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع باعتباره العامل الأساسي الذي يحدد نجاحه أو فشله ، مع الأخذ في الاعتبار تغير الظروف نتيجة تغير أذواق المستهلكين ، أو بسبب التطور التقني السريع الذي يؤثر على تصميم السلع والخدمات وأساليب إنتاجها وتقديمها وتكلفتها والعائد منها ، ولذلك فإن دراسة السوق هي حجر البداية التي تبنى عليها التصور المنطقي والسليم لجوانب المشروع الأخرى الفنية والمالية ، وتهدف دراسة الجوانب التسويقية للمشروع إلي (كنجو ، 2007) :

1. تحديد المنتج الذي يقدمه المشروع للسوق .
2. تحديد الطلب على المنتج من قبل المستهلكين في الماضي والحاضر والمستقبل .
3. تحديد المعروض من المنتج من قبل المنافسين في الماضي والحاضر والمستقبل .
4. تحديد الفجوة التسويقية المتاحة للمنتج بالسوق .
5. تحديد الأسعار المتوقعة لبيع المنتج في إطار الأسعار المنافسة .
6. اقتراح خطة لترويج وتسويق المنتج مع الأخذ بعين الاعتبار شروط البيع وقنوات .
7. توزيع والشكل والغليف الخارجي للمنتج وخدمات التوصيل .

ثانياً : الدراسة الفنية :

تركز الدراسة الفنية للمشروع على الجوانب الآتية (عمر، 2007):

1. موقع المشروع ومدى قربة من مصادر المواد الخام والأسواق .
2. مدى توفر البنية التحتية اللازمة للمشروع .

3. المباني الواجب إنشاؤها وتكاليفها مع الأخذ في الاعتبار التوسع المستقبلي .
4. المواد الخام ومواصفاتها ومدى توافرها والمواد البديلة ومصادرها الحالية والمحتملة .
5. تحديد احتياجات المشروع من الأصول الثابتة .
6. تحديد المواصفات الفنية للمنتج .
7. تحديد احتياجات المشروع من العمالة الفنية وفقاً لمتطلبات العمل .
8. تحديد القدر الانتاجية للمشروع اليومية والشهرية والسنوية .

ثالثاً : الدراسة المالية :

وهي تستند على نتائج الدراسة الفنية ودراسة السوق وتركز على التالي (السميرات، 2009) :

1. تقدير تكاليف الاستثمار في الأراضي والمباني والآلات .
2. طرق تمويل هذه الاستثمارات ومصادر التمويل المتاحة .
3. تقدير تكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة السنوية والأسس التي اعتمدت في تقديرها .
4. تقدير الإيرادات .
5. تقدير تكلفة الفرصة البديلة .
6. تحديد قيمة الضرائب والإعفاءات المتاحة .
7. حساب صافي التدفقات النقدية .
8. استخراج معايير ربحية المشروع المالية مثل فترة الاسترداد ومعدل العائد الداخلي .

رابعاً : الدراسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية :

وهي معرفة جدوى المشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الاهتمام بما يلي (جواد

، 1994):

1. اثر المشروع علي الدخل القومي والقيمة والمضافة له .

2. اثر المشروع التوظيف .

3. اثر المشروع على مستوى الأجور .

4. اثر المشروع على ميزان المدفوعات .

5. اثر المشروع على البيئة .

6.2.2 خصوصية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدراسات المالية :

لم تتوقف الأبحاث المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن التطور خلال العشرين سنة الماضية ، فقد تزايد عدد الندوات والمؤتمرات والبحوث العلمية التي اهتمت بهذا النوع من المشروعات الأمر الذي قاد العديد من الباحثين للكلام عن وحدة معرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فهذا الانفراد بالبحث للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن نسبته لعاملان أساسيان ، فالأول يعتبر ذو طبيعة اقتصادية ، وهو ناجم عن الظروف الاقتصادية المتممة بتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع درجات عدم التأكد في السوق بعد العولمة ، وحينها تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاديين الوسيلة الكفيلة للاستجابة لحاجات التكيف الجذري فيما يتعلق بالمرونة واللامركزية ، أما الثاني فهو ذو طبيعة مالية ، ففي واقع الأمر المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل حقل خاص لتبادل المعلومات المالية ، هذه الخصوصية المالية أعطت المشروعات الصغيرة والمتوسطة حالة منفردة تستحق أن تكون موضوع بحث علمي مستقل (قرشي و بن ساسي ، 2006).

هذه الخصوصية المالية التي تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث بساطة النظام المحاسبي ، وقلة عدد الموظفين المتخصصين ، وقلة معرفتهم بالفروض والمبادئ المحاسبية والنظم الالكترونية أوجدت الفارق في إمكانية التعامل مع مصادر التمويل مثل المصارف الأمر الذي أدى إلى تفضيل المصارف للتعامل مع المشروعات الكبيرة نظراً لمصادقية قوائمها المالية ، ومعرفتها بالفروض والمبادئ المحاسبية ومهارة وتخصص موظفيها ، وانخفاض تكاليف الإنتاج بها وقدرتها على امتصاص أثار صدمات التعثر والأزمات المالية المحلية والدولية (بوفرنه ، 2006) .

7.2.2 المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

أن نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المعوقات والمشاكل ، وتختلف هذه المعوقات من منطقة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر ، ولكن هناك بعض المشاكل والمعوقات التي تعتبر موحده أو متعارف عليها في كافة أنحاء العالم ، وتعتبر طبيعة المشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض ، وبشكل عام هناك مشاكل داخلية والتي تحدث داخل المشروع ومشاكل خارجية والتي تحدث بفعل تأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المشروعات (صقر، 2004) .

ويمكن تقسيم هذه المشاكل كالتالي:

1. المشكلات الاقتصادية:

تقسم بحسب مصدرها إلى مجموعتين، هما:

المشكلات الاقتصادية الخارجية : تشمل على المشكلات المتعلقة بحالة النشاط الاقتصادي ، كالمشكلات

التي تظهر في ظروف الركود الاقتصادي وما يترتب على هذا من انخفاض في الطلب ، وظهور الفائض

في الطاقات الإنتاجية ، كذلك المشاكل الناجمة عن تحيز السياسات الاقتصادية للدولة للمشروعات الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فضلا عن مشكلة المنافسة مع المنتجات الأجنبية ومشكلة المنافسة بين المشروعات الصغيرة ذاتها ، وما يترتب عليه من قيام المشروعات الصغيرة بتخفيض أسعارها وتقليص إيراداتها ، وقد يصل الأمر إلى ظهور العجز في سيولتها النقدية وتخلفها عن سداد التزاماتها للجهات الدائنة ، وهذا الأمر يترك بدوره تأثيرات سلبية على المتعاملين معها ، سواء أكانوا مصارف أو أفراد أو مشروعات (السلمي، 2002).

المشكلات الاقتصادية الداخلية : هي المشكلات الناتجة عن اختلال الهيكل الداخلي للمشروع الصغير والمتوسطة ، كالمشكلات الناشئة عن ضعف دراسات الجدوى ، ومشكلة الاستثمارات غير المخططة ، وما ينتج عنها من ظهور الطاقات الإنتاجية العاطلة ، وارتفاع عبء المصروفات التشغيلية ، ومشكلة استخدام معدات متقادمة ، ومشكلة الضعف في مستوى المهارات و النقص في التدريب ، ويترتب على كل تلك المشكلات، انخفاض إنتاجية المشروع ، أو قيامه بإنتاج سلع غير مطابقة للمواصفات لا يستطيع تسويقها محليا أو دوليا (الوادي، 2005).

2. المشكلات التسويقية :

تقسم بحسب مصدرها إلى مجموعتين :

المشكلات التسويقية الخارجية : تتعلق بصعوبة تسويق المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإنتاجها دولياً ، نتيجة لضعف قدراتها التنافسية في السوق الدولية ، فضلا عن ضعف قابليتها على منافسة المنتجات المستوردة في السوق المحلية إما لتفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية ، أو لعدم توفير الحماية الكافية

لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، لتركيز السياسات الداعمة على حماية منتجات المشروعات الكبيرة (برنوطي،2005) .

المشكلات التسويقية الداخلية : تتعلق بصعوبة تسويق المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإنتاجها محلياً، نتيجة لنقص الكفاءة التسويقية ، أو نقص المعلومات عن السوق ، لعدم اهتمامها بإجراء الدراسات المتعلقة بالتنبؤ بحجم الطلب على منتجات المشروع ، فضلا عن قيامها بتشغيل أفراد تنقصهم المعرفة والخبرة في مجال التسويق (البدري،2006) .

3. المشكلات الإدارية :

تعود إلى مركزية اتخاذ القرار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فغالبا ما يضطلع شخص واحد بجميع المهام الإدارية ، مثل: الإدارة العليا ، الإنتاج ، التمويل والتسويق ، فضلا عن مشكلة نقص القدرات والمهارات الإدارية ، فضلا عن انخفاض المستوى التعليمي والتدريب وعدم وجود تنظيم واضح للمشروع ، يحدد المسؤوليات والصلاحيات الخاصة بالوظائف ، وعدم وجود تخصص وتقسيم عمل، وتنظيم واضح للأقسام داخل المشروع ، وعدم وجود لوائح أو نظم داخلية تنظم سير العمل داخل المشروع (الخطيب،2009)

4. مشكلات نقص المعلومات:

يعود نقص المعلومات لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة لطبيعة نشاطها وحجم إنتاجها وقدراتها المالية ، وكذلك عدم الدقة في البيانات والمعلومات المحاسبية والتي يرجع سببها إلي ضعف النظم المحاسبية

بالمشروع أو حتى عدم وجودها الأمر الذي يؤدي صعوبة إظهار المركز المالي للمشروع بشكل متناسق يعكس نتيجة العمليات ، والوضع المالي بشكل صحيح ، وتعدد السجلات المحاسبية وعدم دقتها ، فضلا عن نقص معلوماتها عن أسواق الموارد ومستلزمات الإنتاج ، إلى جانب نقص معلوماتها عن المشروعات المنافسة من حيث عددها وطاقتها الإنتاجية ، ونقص معلوماتها عن بعض الأنظمة والقرارات ، كقوانين العمل وقوانين الاستثمار وأنظمة التأمينات الاجتماعية ، ونقص تلك المعلومات أو غيابها سيؤدي بالمشروعات الصغيرة أو المتوسطة إلى مواجهة مجموعة من المشاكل التي بإمكانها تفاديها (بالريش وبالغرسة، 2006).

5. المشكلات النابعة عن العوامل النفسية:

يعود هذا النوع من المشاكل إلى وجود مجموعة من العوامل التي تساهم في تكريس حالة الإحباط والفشل لدى العديد من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ومن أهمها تخوف البعض من تحمل روح مخاطرة البدء بالمشروعات الجديدة ، ومعاناة البعض الآخر من حالة الاغتراب أو ضعف الانتماء لبيئة الأعمال التي يعملون بها نتيجة لعدم وجود مؤسسة حكومية أو خاصة ترعاهم أو تعنى بهم (ابوبكر، 2003).

6. المشكلات التنظيمية:

ترجع هذه المشكلات التنظيمية إلى عدم وجود مجموعة من التنظيمات التي تتولى عادة مهمة رعاية مصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالاتحادات أو النقابات المهنية ، و تسهم في تعزيز قوتها التفاوضية مع الأطراف الخارجية كالمصارف والأسواق المالية وجهات التمويل الأخرى ، وتساعد هذه النقابات المهنية في حل مشاكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الجهات الحكومية ، أو ترشدها إلى أفضل الأساليب الإدارية والمالية والتسويقية ، فضلا عن مساعدتها في توفير المعلومات (ابوبكر، 2003).

7. مشكلة السياسات الحكومية:

تعود هذه المشكلة إلى تمييز السياسات الاقتصادية بشكل عام ، والسياسات المالية والنقدية بشكل خاص للمشروعات الكبيرة ، التي تساعد في حصول تلك المشروعات الكبيرة على القروض من المصارف التجارية والمتخصصة والمؤسسات المالية الأخرى بشروط ميسرة من ناحية ، ومن ناحية أخرى تمييز سياسات الدولة من حوافز وتسهيلات وإعفاءات ضريبية للمشروعات الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فضلا عن ذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشكلة ازدواجية الإجراءات الحكومية التي تحدث نتيجة لتعدد الجهات التفتيشية ، والرقابة الحكومية ، والأجهزة الصحية والاقتصادية ، والدوائر الضريبية والجمركية ، ودوائر المواصفات والمقاييس ، ودوائر الضمان الاجتماعي وضعف التنسيق فيما بينها (الوادي ، 2005) .

8. المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة التمويل :

يشكل التمويل حجر الأساس في قيام ونجاح واستمرار أي مشروع ، وتحتاج المشروعات عموماً إلى نوعين من التمويل ، تمويل داخلي وتمويل خارجي كما يلي :

مشاكل تمويل داخلية : يظهر هذا النوع من المشاكل نتيجة لعدم الفصل بين الذمة المالية لصاحب المشروع والذمة المالية للمشروع كشخصية معنوية مستقلة ، مما يسمح لأصحاب المشروعات بتغطية العجز في الميزانيات الخاصة بهم من خلال السحب من ميزانية المشروع ، ويؤدي ذلك إلى إرباك الوضع المالي للمشروع ، وكذلك لعدم احتفاظ معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة من الأرباح مما يضعف من الاحتياطات

المالية ومصادرها الذاتية للتمويل ، كما أن ضعف الوعي المحاسبي لأصحاب تلك المشروعات إما لعدم معرفتهم بقواعد المحاسبة أو لنقص خبرتهم واضطرارهم للجوء إلى مكاتب المحاسبة الخارجية يجعلهم يتحملون نفقات إضافية تكبد المشروع المزيد من التكاليف إلى جانب تفضيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسوق الائتمان غير الرسمي كمصدر بديل للتمويل الرسمي مما يؤدي إلى حصولهم على التمويل بتكلفة عالية وبشروط غير ملائمة ، وكذلك عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقديم دراسات جدوى مقنعة تبرهن على تمتع المشروع بالكفاءة والجدارة الائتمانية التي تؤهله للحصول على القروض ، و عدم قدرتها على تقديم الضمانات مقابل القروض المصرفية (دوابه ، 2006) .

مشاكل تمويل خارجية : تجابه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند لجوئها إلى المصادر الخارجية للتمويل وبخاصة التمويل المصرفي مجموعة من الشروط التي ينبغي توفرها في المشروع الذي ينوي الحصول على القروض ، ومن أهم هذه الشروط ضرورة بيان نوع النشاط الاقتصادي للمشروع ، ومدى قدرته على تدوير رأس المال المستثمر ، فضلا عن الاعتبارات المتعلقة بجودة الموقع ، ومدى توفر الإدارة الجيدة وتوفر رأس المال الذاتي المناسب .

بدأت المصارف بوضع هذه الشروط الصعبة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد ارتفاع نسبة الديون المتعثرة و زيادة حالات التخلف عن سداد الفوائد و المشكلات الأخرى ذات الصلة ، كمشكلة طول وبطء إجراءات التقاضي وإثبات الحقوق المالية عند تعثر المقترض عن السداد ، وارتفاع المخاطرة وعدم توفر الضمانات الكافية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وخصوصا الضمانات من الدرجة الأولى كالعقارات والأراضي ، ودفعت هذه العوامل وغيرها المصارف إلى التمسك بعدم تقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا إذا تمكنت من توفير تلك الشروط وبخاصة تقديم الضمانات الشخصية كتقديم سند

ملكية أو شهادة عقار أو عقد انتفاع صادر عن جهة مختصة، ونتيجة لعدم تمكن المشروعات الصغيرة و المتوسطة من توفير تلك الضمانات فإنها ستضطر لتحمل التكلفة العالية والشروط غير الملائمة للتمويل من المصادر غير الرسمية مما يرهق ميزانياتها ويستقطع الجزء الأكبر من أرباحها (Alrubaie ، 2008) .

8.2.2 التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة

الاقتصادية :

لقد أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والإدارات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين في إعادة تشكيل معادلة القوة الاقتصادية عالمياً ، فما يشهده العالم من تطور في التكنولوجيا والاتصالات تضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي أمام عدة تحديات من أجل البقاء والاستمرار، ومن أهم هذه التحديات ما يلي (دوابه ، 2006) :

1. ثورة المعلومات :

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا ، وعلية فقد أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم ، هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير وتغير شكل الملكيات وتشجيع الاندماج بين الشركات الصغيرة لتلبية متطلبات البيئة العالمية ، والتي من أهمها الإنتاج المتخصص ب الكبير ، لتحقيق ما يطلق عليه بوفرة الإنتاج الكبير ومن ثم تخفيض التكلفة وزيادة المقدرة التنافسية الأمر الذي ينعكس على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (برودي، 2006) .

2. زيادة التكتلات الاقتصادية :

تتميز الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات وتكتلات اقتصادية لزيادة القدرة التنافسية لهذه الدول ، كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج والتحالف بين الشركات لزيادة قوتها التنافسية ، الأمر الذي يستدعي تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يكفل لها النمو والتطور والاستمرار (الغالبي ، 2009) .

3. تطور الكفاءات البشرية :

إن تطور الكفاءات البشرية الفنية منها والإدارية في مجال المشروعات الصغيرة و المتوسطة عالمياً يستوجب تطوير القدرات البشرية المحلية لمواكبة متطلبات التطور العالمي في هذا المجال ، وكذلك العمل على تشجيع التطوير والتحديث والبحث محلياً (برجي ، 2012) .

4. الحد من التلوث :

لقد أصبح التلوث من اخطر التحديات التي تواجه المشاريع ، إذ أصبح عليها لزاما ترشيد استخدام الطاقة ووضع إستراتيجية خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية واستخدام المواد غير الضارة بصحة البشر ، وكذلك إعادة استخدام وتصنيع المنتجات والمخلفات في الإنتاج من جديد (المهدي ، 2003) .

5. الخصخصة :

تعني الخصخصة إن الإطار العام لمسيرة الإنتاج العالمي في القرن الواحد والعشرين هي نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب العالمي (برودي ، 2006) .

3.2 المبحث الثالث : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل المشاريع الكبيرة للتمويل في المدى القصير والمدى الطويل ، ففي الاقتصاديات المتقدمة تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حصة اكبر في حجم النشاط الاقتصادي ، ولها دور مهم حيث تؤسس جهات ومنظمات غير حكومية تيسر لها الحصول على التمويل من جهات التمويل ، مع وجود اهتمام حكومي واضح وبرامج لدعم وتشجيع هذه المشروعات (البديري ، 2006) .

في الاقتصاديات النامية فإن حضور هذه المشروعات ضعيف نسبياً ويرجع ذلك لسبب رئيسي وهو صعوبة حصولها على التمويل ، وتركز الدول النامية على الشركات الكبيرة التي تستطيع الحصول على التمويل ، إما بمعونة من الحكومة أو من المصارف بضمان الأصول وتعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية على التمويل عن طريق المدخرات الشخصية لمالكيها أو عن طريق احتجاز الإرباح وعدم توزيعها ، وفي دراسة أجراها البنك الدولي على 40 دولة نامية سنة 2005 ، توصلت إلي أن الشركات الكبيرة لها القدرة أكثر للحصول على التمويل عن طريق المصارف بينما تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الأرباح غير الموزعة (Latha and Murthy ، 2009) .

لقد أكد استطلاع للرأي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على بروز مشكلة التمويل ، حيث تبين أن مشاكل التمويل تأتي على رأس قائمة المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ولقد أخذت غالبية الدول في دراسة وتنفيذ ما يلزم من إجراءات لسد فجوة التمويل التي تواجه هذه المشروعات (قدومي ، 2010) .

1.3.2 أشكال التمويل :

للتتمويل أشكال عديدة تختلف باختلاف درجة التطور الاقتصادي وبمدي اتساع وتطور الأسواق المالية ففي الاقتصاديات المتقدمة هنالك تنوعا في الهيكل التمويلي والائتماني ، لذا يشمل التمويل بالأسهم والسندات والقروض المصرفية وغيرها من المنتجات التمويلية المتنوعة . أما في الدول النامية فنتيجة لضعف دور الأسواق المالية وضعف التنوع في الهيكل الائتماني ، نجد أن التمويل يقتصر على الائتمان المصرفي ، وبشكل عام يمكن وضع المتطلبات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت عنوانين هما (بوفرنه ، 2006) :

(أ) التمويل الاستثماري :

يستخدم هذا النوع من التمويل لتغطية المشتريات الاستثمارية التي تشكل جزء من الأصول الثابتة للمشروع ، وتشمل على مجموعة الأصول التي تزيد مدة استخدامها عن السنة الواحدة كالألات والمعدات والأراضي والمباني والأثاث ، ويتطلب تمويل هذه البنود أجل زمني طويل أو متوسطة يزيد عن ثلاثة سنوات ، ومن خصائص هذا النوع من التمويل في الدول النامية حاجته إلى استخدام العملات الصعبة لتمويل استيراد الآلات والمعدات والاستعانة بالخبراء الأجانب للتشغيل التجريبي لتلك الآلات والأجهزة (الربيعي، 2006) .

(ب) التمويل التشغيلي :

يستخدم هذا النوع من التمويل لتغطية المصاريف التشغيلية الجارية لتمكين المشروع من الحصول على المواد الأولية ، ومدخلات الإنتاج المختلفة بالإضافة إلى دفع الأجور والرواتب والمصاريف الإدارية المختلفة بما في ذلك الإيجار ومصاريف المياه والكهرباء والهاتف والفوائد على الديون اللازمة لدورة إنتاجية كاملة ، ويتطلب تقدير تلك الاحتياجات وصف الدورة الانتاجية بالتفصيل منذ بداية شراء الخامات وحتى الحصول على قيمة المبيعات مع ذكر الزمن اللازم لهذه الفترة ، وهذا النوع من التمويل لا يحتاج إلى فترات طويلة بل يمكن

تمويله في حدود أجل سنة واحدة أو أقل ، ويرتبط مقداره بحجم الإنتاج الفعلي للمشروع ، لذا يحتاج هذا التمويل إلى موارد عادية قصيرة الأجل ويكمن توفيره بالاستعانة بالمصارف التجارية (برجي، 2012) .

2.3.2 دورة النمو المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

ينبغي على أي مشروع صغير أو متوسط أن يجتاز دورة النمو المالي، ليكون مؤهلاً للحصول على قروض المصارف وتتضمن هذه الدورة المراحل الآتية (Alrubaie، 2008) :

1. مرحلة الشروع :

في هذه المرحلة تكون المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير مؤهلة للحصول على قروض الجهاز المصرفي ، ويقتصر دور المصارف في هذه المرحلة على فتح الحسابات الجارية للمشروعات الصغيرة وفي أفضل الأحوال تزويدها بالقروض القصيرة الأجل فتدخل المصارف في عملية تمويل المشروعات الجديدة سيكون محفوفاً بالمخاطر، لضعف تلك المشروعات وارتفاع احتمالات تعرض تلك المصارف للخسارة ، لذا فإن النسبة الأكبر من رأس المال التأسيسي والتشغيلي في مرحلة الشروع تمول ذاتياً، والقاعدة العامة هي أن المشروعات في مرحلة الشروع لا تعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجية.

2. مرحلة النمو:

تبدأ المصارف في هذه المرحلة بإقامة علاقة أفضل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمرحلة السابقة ، ولكنها لا تقيم علاقة مباشرة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بل تفضل الاستعانة بوسيط لعدم قدرة وقابلية تلك المشروعات على إصدار الأوراق المالية أو تقديم ضمانات كافية كمقابل عن القروض ، وهنا تتولى مؤسسات الكفالة المصرفية مهمة الوساطة بين المصرف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان قروض تلك المشروعات.

3. مرحلة النضج :

في هذه المرحلة ينخفض مستوى المخاطرة في عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتصل تلك المشروعات إلى المستوى الذي يؤهلها للحصول على القروض المصرفية بشروط ميسرة .
تشهد هذه المرحلة تحسناً ملحوظاً في العلاقة بين المشروع والمصارف ، كما ستواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ظروفًا أفضل في الوصول إلى مصادر التمويل المختلفة فضلاً عن قابليتها على الانفتاح على الجمهور غير المصرفي، من خلال الحصول على التمويل المقدم من الأسواق المالية ، وهذه التطورات بمجموعها ستحسن من القدرات التفاوضية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية الاقتراض والحصول على التمويل من مصادره المختلفة.

3.3.2 مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تتعدد المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في توفير الاحتياجات المالية اللازمة لإنشاء وتجهيز المشروع وتشغيله ، ويمكن تصنيف مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلي :

أولاً : مصادر تمويل مباشرة : وتشمل :

1. **التمويل الداخلي :** ويشمل مدخرات صاحب المشروع أو ثروته الخاصة أو الأرباح الغير موزعة ،

ويرتبط هذا المصدر بالشكل القانوني للمشروع الفردي أو الشركاء المتضامنون (الريعي، 2006) .

2. **التمويل الخارجي :** هناك مصدرين رئيسيين للتمويل الخارجي هما :

أ) مصادر التمويل الرسمي :

تتركز المصادر الرسمية للتمويل عادةً في الاقتراض من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة

، ويتميز هذا النوع من الاقتراض بارتفاع تكلفته وبشروطه الصعبة حيث لا ترغب المصارف وبخاصة المتحفظة

منها في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، لاعتقادها بأن هذه المشروعات غالبا ما تتعثر في السداد

إن معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تملك الاحتياطات المالية أو الأصول الكافية لمقابلة الضمانات المطلوبة من قبل المصارف كمقابل عن القروض ، وتصنف المصارف هذا النوع من القروض كقروض ذات مخاطرة مرتفعة ، وتطبق المصارف سياسات إقراض متحيزة تميل نحو تفضيل إقراض المشروعات الكبيرة لتجربتها الطويلة في هذا النوع من الإقراض ، وتصنفها كقروض ذات مخاطرة منخفضة (النسور ،2009) .

(ب) مصادر التمويل غير الرسمي :

في ظل غياب الإطار القانوني والمؤسسي الذي من شأنه تسهيل مهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل الرسمي ، وضعف الاحتياطات المالية المتحققة من نشاطها الإنتاجي ، فلا يوجد خيار آخر أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا اللجوء إلي الاقتراض من مصادر غير رسمية كالأقارب والأصدقاء ، ويتميز هذا النوع من الاقتراض ببساطة إجراءاته و شروطه الميسرة ، إلا أن المقترض غير الرسمي غالباً ما يتدخل في شؤون المشروع عندما يتعرض المشروع إلي الخسارة أو الفشل ، كما انه قد يمارس الضغط لتحويل قرضه إلي حصة في رأس مال المشروع عندما ينجح المشروع (الريبيعي،2006) .

ثانياً : مصادر التمويل غير مباشرة : وتشتمل على :

1. برامج الكفالة المصرفية :

تتبنى الكثير من الدول والمنظمات الدولية برامج الكفالة المصرفية لضمان تسهيل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل ، ولمساعدتها في حل المشكلات التي تنشأ عن عدم قدرتها على تقديم

الضمانات للحصول على القروض ، والتكاليف المرتفعة لمعاملة الإقراض والعقبات الأخرى التي تحول دون حصولها على القروض ، و يتوقف نجاح تلك البرامج على مدى توفر مجموعة العوامل الخاصة بسلوكيات الإقراض السليم ، و مدى تضامن جميع الأطراف المعنية بعملية الاقتراض في تحمل المخاطر ، ومعالجة حالات التعثر والتخلف عن السداد (الزرري والرشدان ، 2005) .

2. توريق الأصول:

تهدف عملية التوريق إلى استبدال مجموعة من الديون غير قابلة للتداول بأصول مالية قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وظهر هذا النوع من التمويل كنتيجة لقيام مجموعة من المؤسسات المالية بتجميع الديون المتجانسة المكفولة بالأصول ، لتضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ، تتولى مهمة عرضه على الجمهور عبر منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية بهدف تقليل المخاطر ولضمان تدفق السيولة النقدية للمصارف .

هذه الطريقة يمكن أن تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض، ويتوقف نجاح التوريق على درجة تجانس القروض التي ستخضع لعملية التوريق وحجمها ، فكلما كانت القروض المورقة متجانسة وحجمها كبير كانت درجة نجاح التوريق كبيرة وبالعكس عندما تكون القروض غير متجانسة وحجمها صغير فإن احتمال نجاح عملية التوريق سيكون اقل، ويواجه التوريق صعوبات كثيرة في الدول النامية مثل عدم تجانس قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والافتقار إلى وجود بنية قانونية متطورة ، وقلة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وصغر حجم قروضها، وعدم تعامل الأسواق المالية بالديون المورقة (Alrubaia ، 2009).

3. التمويل التأجيري :

يسمي التمويل التأجيري بعدة تسميات منها الإيجار التمويلي، التمويل بالإيجار كما أعطيت تعريفات مختلفة لهذه التقنية التمويلية ، حيث ركز البعض منها على النواحي القانونية والبعض الآخر على النواحي الاقتصادية ، وبشكل عام فإن التمويل التأجيري هو أسلوب من أساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول بشراء أصل رأسمالي تم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يستلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجاريه محددة للمؤجر كل فترة زمنية معينة مقابل استخدام و تشغيل هذا الأصل (صقر،2004).

أخذت ظاهرة الاستئجار بالتنامي بعد أن أصبح بإمكان المشروعات الصغيرة والمتوسطة استئجار أصول معينة لقاء سلسلة من المدفوعات المستقبلية المحددة بفترة زمنية معينة ، ولتأجير الأصول عدد من المزايا والمساوئ ، فهو يساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استخدام الأصل دون الحاجة إلى الدفع مسبقاً، غير أن تكلفة الاستئجار قد تكون أعلى من تكلفة الاقتراض المباشر كما أن المزايا الضريبية قد تكون أقل نسبياً ، ورغم مزايا التمويل التأجيري إلا أنه يواجه صعوبات فنية وتشريعية في تطبيقه في الدول النامية، فمعظم هذه الدول لم تضع الإطار التشريعي الملائم الذي يعالج القضايا المتعلقة بعقود إيجار الأصول ، كما يعاني الإيجار التمويلي من عدم وضوح المعايير المحاسبية المتعلقة بموضوع إيجار الأصول (رغيب، 2005).

4. شركات رأس المال المخاطر :

هي مؤسسات ظهرت في الخمسينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية ، استجابة لاحتياجات تمويل المشروعات الصغيرة ، ثم انتشرت في الكثير من البلدان الأخرى ، وتتولى هذه المؤسسات مهمة تمويل المشروعات الصغيرة غير القادرة على الحصول على التمويل الرسمي مع إنها قادرة على تحقيق إيرادات كبيرة ، وتتدخل هذه الشركات في عملية تمويل هذا النوع من المشروعات ، في جميع مراحل نشاطها

الإنتاجي ويعد تمويل شركات رأس المال المخاطر نوع من التمويل الطويل الأجل ، فهو لا يفرض على المشروع المقترض التزاما بالسداد طالما أنه مستمر في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها ، إلا أن هذا النوع من التمويل لا يتيسر إلا لعدد قليل من المشروعات الصغيرة التي تنمو بخطى سريعة ، كالصناعات المتطورة تكنولوجيا في مجال الاتصالات والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات ، ويصعب توفيره للمشروعات المبتدئة التي ينطوي تمويلها على مخاطر كبيرة (وفا ، 2001)

5. برنامج الإقراض الجزئي :

تتولى المصارف بموجب هذا البرنامج مهمة تقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع الجهات المشرفة ، وذلك بتخصص نوافذ استثمارية لتقديم التمويل لتلك المشروعات بشروط خاصة ، كاشتراط حمل صاحب المشروع لشهادات أكاديمية في مجال اختصاص المشروع ، واشتراط وجود خبرة ، كما يشمل البرنامج الحرفيين من ذوي المهارات النادرة من أجل الحفاظ على الإرث الحرفي.

ويشترط أن يكون المشروع من المشروعات التي تخدم خطة التنمية ، كما تعطى الأولوية عادة للعاملين من الشباب لتكوين قاعدة من المهارات وتوسيع فرص التشغيل ، وتتميز قروض هذا البرنامج بمراعاتها لظروف الوحدات المقترضة ومع أهمية هذا البرنامج فأن مساهمة المصارف التجارية في مؤسسات التمويل الجزئي محدودة جدا ، كما أنها تمتنع عن تقديم القروض للمشروعات المبتدئة والصغرى ، لارتفاع نسبة المخاطرة لهذا النوع من التمويل ، ووجود الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين المصارف وأصحاب تلك المشاريع (غيلان ومظهر ، 2003) .

4.3.2 محددات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

عندما تتقدم أية مؤسسة اقتصادية بطلب الحصول على القرض يركز المصرف عادة على ما ينطوي على ذلك الطلب من مخاطرة، وعلى الطرق الكفيلة بالحد من تلك المخاطرة وبشكل عام فإن المصارف تواجه عدداً من المخاطر عند قيامها بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهمها :

1. ارتفاع تكاليف معاملة الإقراض :

تتميز تكاليف معاملة إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارتفاعها عموماً ، سواء بالنسبة للمصارف أو بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويعود هذا الارتفاع بالنسبة للمصارف إلى تحمل تلك المصارف لمجموعة من النفقات التي تضاعف تلك التكلفة ، كنفقات جمع المعلومات عن المشروع ونفقات تحليل طلبات الاقتراض ونفقات الرقابة على القروض ، التي تكون في حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أعلى من نفس النفقات المترتبة علي تقديم النوع نفسه من القروض للمشروعات الكبيرة ، بالإضافة إلى قلة الخبرة لدي موظفي المصارف في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث تجميع وتحليل البيانات المالية لعدم وجود سجلات محاسبية وقوائم مالية يعتمد عليها ، مما يدفع المصرف إلى اللجوء إلى المكاتب الاستشارية المتخصصة في دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات ، مما يضاعف تكاليف منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (البلتاجي ، 2005).

2. مشكلة عدم تماثل المعلومات :

أن تحقيق شرط التخصيص الكفء للموارد بفعل قوى السوق يتطلب اشتراك جميع المساهمين في السوق بنفس المعلومات ذات العلاقة بعملية الائتمان ، وهذه الحالة ليست هي الحالة السائدة في سوق الائتمان وبخاصة عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، لافتقار تلك المشروعات للمعلومات المالية والبيانات المطلوبة ، فضلا عن نقصها لدى المصرف أو الجهة الدائنة عن طبيعة المخاطر التي تكتنف الدين ومدى

قابلية المدين على مواجهتها ، وعن مدى استعداده لتسديد دفعات الدين في مواعيدها ، كما سيواجه الدائن بظروف عدم التأكد لسببين ، الأول: هو لعدم معرفته بمعدلات العائد المتوقعة للمشروع الذي سيلجأ إلى تمويله، والثاني : هو لعدم معرفته بمدى الاستقامة الأخلاقية للمقترض ، وتزيد حالة عدم التأكد بزيادة مدة الاقتراض ، وزيادة الصعوبات التي تواجه المقترض في إرسال المعلومات حول مشروعه إلى الدائن ، و ستقود هذه الإشكالات إلى زعزعة الثقة بالمدين وتدفع إلى منحه تقديرات منخفضة عند القيام بتقدير مخاطر التعثر في السداد (برجي ،2012).

تعد مشكلة عدم تماثل المعلومات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر حدة مقارنة بالمشروعات الكبيرة ، فنقص المعلومات عن تلك المشروعات سيقود إلى منحه تقديرات مرتفعة للمخاطرة، كما أن وجود مشكلة عدم تماثل المعلومات سيجعل من الصعب على الدائن التمييز بدقة بين المقترض الجيد والمقترض غير الجيد ، وسيترتب على وجود مشكلة عدم تماثل المعلومات ، مشكلتين أخريين ، الأولى هي مشكلة الاختيار الخاطئ والثانية هي المخاطرة الأخلاقية (Alrubaie ، 2009) :

(أ) الاختيار الخاطئ :

يعود الاختيار الخاطئ إلى تفضيل الممولين أو الدائنين عموماً للمقترضين الذين يقبلون بدفع فائدة مرتفعة ، وهذه المعدلات المرتفعة للفائدة تؤدي إلى جذب المشروعات الخطيرة إلى سوق الائتمان وإزاحة المشروعات الجيدة وإجبارها على الانسحاب من سوق الائتمان لعدم رغبتها في المخاطرة بدفع فوائد أكبر .

(ب) المخاطرة الأخلاقية :

هي مجموعة المخاطر التي ترتبط بالطبيعة البشرية ، وتزداد هذه المخاطر عندما يجد طرف أو أكثر من أطراف اتفاقية القرض بعد تسليمه مبلغ القرض الحافز لعدم التسديد أو عدم الامتثال لشروط تلك الاتفاقية ، ولتجنب المخاطر الأخلاقية ومساعدة المقترض على الالتزام بالتسديد ، لابد من تشديد الشروط التي تجبر المقترض على الالتزام باتفاقية القرض ، كتحديد قيمة الضمان ، وسعر الفائدة لتصميم عقد الائتمان فالمقترض الجيد ستكون له الرغبة في تقديم ضمان بقيمة عالية ودفع فائدة أقل لتقته في إمكانيات نجاح مشروعه ، أما المقترض غير الجيد يرفض تقديم ضمان بقيمة عالية ويقبل بسعر الفائدة المرتفع ، وبالتالي يمكن استخدام هذه المؤشرات لدي المصارف عند تصميم عقد الائتمان ومعرفة المقترض الجيد من المقترض غير الجيد .

3. التقدير العالي للمخاطر :

تصنف المصارف القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها قروض ذات مخاطرة عالية ، نظرا للحجم الصغير لتلك المشروعات وتأثرها الشديد بتقلبات السوق ، ومعدلات فشلها العالية نسبياً ، وحدثة عمرها الإنتاجي، والنقص في سجلها الائتماني وانخفاض كفاءتها التنظيمية ، والنقص في أنظمتها المحاسبية.

إن عدم القدرة لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إعداد بيانات مالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وإمساك السجلات المحاسبية وإعداد قوائم مالية صحيحة ، وكذلك النقص في الجهات الراعية والداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، يعمل على تعقيد مهمة المصارف وتدفعها إلى اللجوء إلى رفع درجة المخاطرة لديون المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الريعي ، 2006) .

4. النقص في الضمانات :

تستند المصارف في قرارات الإقراض على مدى قدرة المقترض على توفير الضمان في حالة الضمانات العينية ، أما في حالة الضمانات الشخصية فأنها تكتفي بالسمعة المالية والمصدقية الائتمانية للمقترض ، وتحدد السياسة الاستثمارية للمصارف أنواع الضمانات وكيفية تقييمها وحدودها المالية ، وأقوى أنواع الضمان هي الأصول أو الرهن العقاري ، أما الضمان الشخصي فيعد أضعف أنواع الضمانات (كنجو ، 2007) .

يعطى الضمان في الدول النامية أهمية كبيرة بوصفه شرطاً أساسياً من شروط التمويل في حين أنه يعطى أهمية أقل في الدول المتقدمة التي تعطي الأولوية لإيرادات المشروع أو للتدفقات النقدية الداخلية للمشروع ، وتظل مسألة توفير الضمانات أحد أهم عقبات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، لعدم قابلية أصولها على تغطية المبالغ المطلوبة من المصارف كضمانات على القروض (I F C ، 2007) .

على الرغم من الفوائد التي يحققها الضمان للدائنين ، تمنع سياسة طلب الضمانات صغار المقترضين من أصحاب المشروعات الناجحة من الحصول على القروض ، لعدم كفاية الضمانات التي يقدمونها ، كما إن عدم نضوج البنية القانونية والتشريعية في الدول النامية يجعل عملية الاستيلاء على الضمان عملية مكلفة وصعبة ، فقد تتجاوز التكلفة القانونية للاستيلاء على الضمان في بعض الحالات قيمة القرض ، ومن ناحية أخرى فإن ضعف دور الأسواق المالية يسهم في ارتفاع تكلفة تسهيل الأصول المرهونة ، وهذا ما يفسر ميل الدائنين للرهن العقاري التي لا تتناسب عادة مع الإمكانيات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (مؤسسة التمويل الدولية ، 2009) .

5.3.2 خصائص ومحددات الهيكل التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

بعد إن أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة البديل الاقتصادي الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات لمواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية مثل خلق فرص العمل وزيادة الصادرات وتحقيق معدلات نمو جيدة ، إلا أن نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة مرتبط بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل التي تظل المحدد الأساسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار والتطور وقدراتها المالية والتنافسية (برجي ، 2012) .

1.5.3.2 السلوك التمويلي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة :

لم تتوقف الأبحاث المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن التطور خلال العقدين الماضيين ، كون هذه المشروعات تمثل حقل خاص لتبادل المعلومات المالية ، وأظهرت الأبحاث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست مجرد شكل مصغر للمشروعات الكبيرة وخاصة أثناء الدراسات التي تفسر السلوك التمويلي لهذه المشروعات ، وحاولت العديد من الدراسات تفسير السلوك التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة نظريات ونماذج ، كنظرية الوكالة ، ونموذج دورة الحياة ، ونظرية الالتقاط التدريجي (سحنون ، 2005) .

بالنسبة لنظرية الوكالة فهي تعتمد على أن مدراء هذه المشروعات هم من كبار المساهمين بها ، ويتحكمون بالسلوك التمويلي لهذه المشروعات ، وذكر Michel (1996) نقلاً عن (قرشى وبن ساسى ، 2006)

“ في تحليلها لمدى صلاحية نظرية الوكالة لتفسير السلوك التمويلي للمشروعات الصغيرة المتوسطة ، حيث أن نظرية الوكالة لا تسمح بتفسير الهيكل المالي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، بالرغم من حيازة هذه النظرية على القدرة التفسيرية الهائلة في معالجة إشكاليات المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث إن من المرجح أن يكون المدراء هم كبار المساهمين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يوحد أهداف المديرين والمساهمين ومن جهة أخرى فإن مشاكل عدم تماثل المعلومات و المخاطر المعنوية تكون بحجم أكبر مقارنة بالمشروعات الكبيرة ، ويفسر هذا بانعدام الشفافية المالية في هذا النوع من المشروعات ” .

يشير نموذج دورة الحياة إلى أن النمو والتطور والقدرة على الوصول إلى السوق المالي له تأثير على الهيكل المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا يحفز المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استخدام مصادر التمويل قصير الأجل بشكل أكبر مقارنة بالتمويل طويل الأجل أو التمويل بالأسهم (بوفرنه ، 2006)

أما نظرية الالتقاط التدريجي فهي تفترض وجود ترتيب باستخدام أنواع التمويل المختلفة حسب مصلحة مدراء هذه المشروعات ، وإمكانية الوصول إلى الأسواق المالية ، وهذا الترتيب يكون باستخدام التمويل بالأرباح المحتجزة ثم التمويل بالديون غير الخطرة وأخيرا إصدار أسهم جديدة (بوفرنه ، 2006).

حاول Norton (1991) التأكد من صحة النظريات التمويلية المالية في حالة المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، حيث قام باستقصاء آراء أكثر من 100 مدير للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة ، وتوصل إلى أن العناصر المرتبطة بتكلفة الإفلاس وعدم تماثل المعلومات لا تفسر الهيكل المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، في حين أن معظم قرارات المسؤولين الماليين تبدو متطابقة مع نتائج نموذج الالتقاط التدريجي (أرباح محتجزة ، ديون ، وإصدار أسهم) (سحنون ، 2005) .

2.5.3.2 العوامل المحددة لقرارات منح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

استنتجت الدراسات العلمية والنظرية حول الهيكل التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من

المحددات والمتغيرات التي تؤثر على قرارات منح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي :

1. حجم الشركة :

أشارت العديد من الدراسات إلى أن لحجم الشركة تأثير على نسبة الاقتراض للشركة ، و قد قدمت هذه الدراسات عدة أسباب لوجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة ونسبة استخدام الديون فيها، أولها أن احتمالات الإفلاس تنخفض في الشركات ذات الكبير، كما أن الشركات الكبيرة تملك الإمكانية أكثر في الدخول إلى الأسواق المالية و تستطيع الاقتراض بشروط أيسر عكس الشركات الصغيرة والمتوسطة (قرشى وبن ساسى ، 2006) .

2. الربحية :

إن ربحية الشركة لها تأثيره على الهيكل التمويلي لها ، فارتفاع مستوى ربحية الشركة يعطيها قدرا أكبر من المرونة في تغطية التزاماتها المالية ، والزيادة في استخدام الديون كمصدر للتمويل . لكن على الجانب الآخر يرى البعض إن الشركات الأكثر ربحية هي الأقل في استخدام الديون لان مستويات الإرباح المرتفعة تعنى وفرة في الأموال ، وبالتالي وفقا لنظرية الالتقاط التدريجي فسوف تستخدم الأموال الداخلية قبل الأموال الخارجية (بوفرنه، 2006) .

3. هيكل الأصول " الضمانات" :

يقاس هذا المتغير بنسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول ، ووجد أن هناك علاقة طردية بين نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول ونسبة الاقتراض ، فكلما زادت نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول زاد اعتماد المشروع على مصادر التمويل عن طريق القروض طويلة الأجل بضمان الأصول (منظمة التمويل الدولية ، 2009) .

4. معدل النمو :

تتفق نظرية الوكالة على وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الشركة و معدل الاقتراض ، ففي حالة وجود تناقض في المصالح بين المساهمين و المدراء فإن اختيار التمويل الخارجي يتأثر بهذا المتغير، فوجود إمكانية النمو يجعل مصالح جميع الأطراف متماثلة مما يجعل من التمويل بالأموال الخاصة النمط المفضل ، و تخالف نظرية الالتقاط التدريجي للتمويل هذه الفرضية ، فهي تعتبر الشركات التي تملك إمكانيات النمو العالية يكون لديها احتياجات تمويل كبيرة ، مما يدفعها للجوء إلى الاستدانة بالمقام الأول خاصة مصادر التمويل الأقل تأثر بظاهرة عدم تماثل المعلومات مثل القروض القصيرة الأجل (Islam، 2009) .

5. طبيعة القطاع :

تأثر نوعية القطاع على نسبة الاقتراض بالهيكل التمويلي ، حيث وجد أن هناك تباين في الهياكل التمويلية التي تنتمي إلى قطاعات مختلفة وتعد طبيعة القطاع إحدى المحددات الجوهرية لهيكل الأصول بالمشروع (قرشى وبن ساسى ، 2006) .

4.2 المبحث الرابع : معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق

المصارف :

تعتبر القروض المصدر الأساسي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم ومصدر هذه القروض عادةً هي المصارف ، ولذلك فإن لها دور مهم جداً في مجال تمويل هذا النوع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويتمثل هدف هذه المصارف في تعظيم أرباحها مما يدفعها إلى البحث عن أعلى عائد ممكن للقروض التي تمنحها دون الدخول في المخاطر العالية ، والاحتفاظ باحتياجات وسيولة مناسبة من خلال إيجاد المقترض القادر على دفع سعر فائدة أعلى وغير قابل للتعثر ، مما يعني بأن المصارف

تتطلع إلى استثمار ذو جودة عالية وبمعدل عائد مرتفع ، وهذا بدوره يزيد من صعوبة حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قروض من المصارف التجارية (مؤسسة التمويل الدولية ، 2009).

يمثل هذا الجانب مشكلة رئيسية فعلى الرغم من وجود عدد كبير من المصارف التجارية في ليبيا ، وفق المسح الذي قام به المجلس الوطني للتخطيط سنة 2008 فإن اقل من 4% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستجيبة للمسح لها علاقة مصرفية مع المصارف التجارية ، في حين تعتمد 94% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقريبا على مصادر التمويل الذاتي (مجلس التخطيط الوطني، 2008).

من خلال الدراسة التي قام بها باعمر (2002) تبين أن من أهم أسباب إجماع المصارف عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يلي (باعمر، 2002) :

1. عدم ملائمة معايير الإقراض : حيث تضع المصارف العديد من المعايير والشروط التي يجب توافرها في المشروعات التي يمكن أن تحصل على تمويل ، ولا تتناسب هذه المعايير والشروط غالباً مع طبيعة وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. ضعف الهياكل التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة : حيث تضع المصارف العديد من النسب والمؤشرات المالية المستخرجة من المراكز المالية للمشروعات مثل نسب الرافعة التشغيلية ، ونسبة المصروفات للإيرادات ومعدلات الربحية إلى غير ذلك من المؤشرات الائتمانية ، وهو ما لا يمكن توفره غالباً في تلك المشروعات لتحديد الجدارة الائتمانية ومن ثم عزوف المصارف عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

3. ضعف الضمانات : تعد الضمانات من أهم عناصر منح الائتمان في المصارف ، وفي الواقع العملي لا تتوفر لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الضمانات اللازمة للتمويل ، ومن ثم تحجم المصارف عن تمويل هذه المشروعات نتيجة عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل .

4. عدم انتظام السجلات المحاسبية : تعتمد المصارف في منح الائتمان على دراسة السجلات المالية والحسابات الختامية المنتظمة والمعتمدة من مراجعي الحسابات المعتمدين ، وهو ما لا يتوافر في غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والتي يفضل غالبية أصحابها عدم إمساك دفاتر منتظمة لضعف الإمكانيات وانخفاض حجم النشاط ، ويكتفي أصحابها بإمساك سجلات إحصائية شخصية ، كما أن البعض لا يمساك السجلات المحاسبية حتى يتجنب المشكلات الضريبية .

5. عدم القدرة على إعداد ملف ائتماني : تفتقد العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للخبرة المصرفية والقدرة على إعداد ملف ائتماني يمكن تقديمه إلى المصرف للحصول على التمويل اللازم ، حيث يعد إعداد ذلك الملف وفقاً للأعراف المصرفية الصحيحة من المعايير الهامة للحصول على التمويل .

6. عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية سليمة وموضوعية : من أهم متطلبات المصارف لمنح الائتمان وجود دراسة جدوى اقتصادية للمشروع المطلوب تمويله ، وغالباً لا توجد لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسات جدوى بالمستوى المطلوب ، وذلك نظراً لارتفاع تكلفة إعدادها والتي تصل في بعض الأحيان إلى أرقام عالية لا يستطيع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقديمها .

7. ارتفاع درجة المخاطرة : تتسم غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع درجة المخاطر نظراً لطبيعة تكوينها ، والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة إضافة إلى ضعف المراكز المالية ، مما

يشكل عائقا أمام قيام المصارف بتمويل تلك المشروعات حيث تهتم المصارف دائماً بتمويل المشروعات ذات المخاطر المنخفضة .

8. عدم وجود جهات داعمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة : تتسم غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالفردية وعدم وجود جهات تدعم تلك المشروعات ، وتقوم بالعمل على تنظيم أعمالها وتطويرها .

9. ارتفاع أسعار الفائدة علي القروض : تعد أسعار الفائدة وشروط سداد القروض من المعوقات الرئيسية لإقبال المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تمويل من المصارف ، ولاسيما وأنها في السنوات الأولى يكون هامش الربحية قليلاً مما يتعذر معه سداد أقساط القرض وكذلك فوائده .

10. عدم ملائمة صيغ التمويل المصرفي التقليدية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة : تحتاج غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تمويل متوسط وطويل الأجل لأغراض الإنشاء والاستثمار ، وهو ما لا يتوافق مع معايير منح التمويل بالمصارف ، والتي تفضل دائماً منح قروض قصيرة الأجل والتي تتناسب مع طبيعة الموارد المالية بالمصارف والتي تتسم بأنها قصيرة الأجل .

11. ضعف الخبرات المتراكمة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة : من أهم معوقات منح تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن القائمين عليها يفتقدون إلي الخبرة العملية لإدارة تلك المشروعات ، والتعامل مع معطيات السوق المتغيرة مما يعرض تلك المشروعات للمخاطر.

1.4.2 المحددات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية :

أصبحت تدابير السلامة مع تزايد تعقيد منظمات الأعمال وزيادة المنافسة وإضافة البعد الدولي إليها خاصة في القطاع المالي أكثر أهمية من أي وقت مضى ، وإدراكا من منظمات الأعمال للتطورات والأحداث

كان لابد لها من إيجاد مجموعة من الضوابط التي تمكنها من الإمساك بزمام الأمور وإعادة التوجيه متى ارتأت ضرورة لذلك .

تعد المحددات الائتمانية إحدى تلك الضوابط في القطاع المصرفي ، حيث يعمل المصرف المركزي على وضع مجموعة من المحددات التي تسمح للمصارف بممارسة عملها وتكفل احتفاظه بالآليات التي تمكنه من تحقيق أهدافه ، في حين تضع المصارف التجارية مزيدا من المحددات حسب سياستها (إدارة البحوث والإحصاء مصرف ليبيا المركزي، 2006) .

1.1.4.2 تعريف الائتمان المصرفي :

تركز معظم المفاهيم الواردة في الائتمان المصرفي بصفة أساسية على الثقة التي يوليها الدائن للمدين ، والفترة الزمنية التي تفصل بين منح الائتمان وتحصيله ، وما يتم الحصول عليه من مقابل جراء استبدال القيم الآجلة بالقيم العاجلة (الرباطي، 2010) .

2.1.4.2 عناصر العملية الائتمانية :

تقوم عملية الائتمان على عدة عناصر أساسية يمثل كل منها جانبا مهما في العملية الائتمانية ومنها (الحضري ، 1987) :

1. علاقة مديونية : تنشأ هذه العلاقة بين الدائن والمدين وتكون مبنية على الثقة بينهم .
2. وجود دين : يتمثل هذا الدين في المبلغ النقدي الذي يمنحه الدائن للمدين .

3. **الآجال أو الفارق الزمني** : ويقصد به تلك الفترة الزمنية التي تمضى بين نشوء الدين وسداده

، ويعتبر عنصراً جوهرياً للفرقة بين المعاملات النقدية الفورية والآجلة.

4. **المخاطرة** : وهى ما يتحمله الدائن من مخاطر جراء انتظاره للمدين من تاريخ منح الائتمان وحتى سداد

أصل الدين والفوائد ، والمتمثلة في احتمال التعثر وعدم السداد .

3.1.4.2 **العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي :**

يتأثر الائتمان المصرفي بمجموعة عوامل قد تكون هذه العوامل قبل منح الائتمان و أثناء

متابعة الائتمان ، ومن هذه العوامل :

1. **السياسات النقدية** : ويقصد بها مجموعة الوسائل والإجراءات التي يحددها المصرف المركزي مثل

سعر الفائدة والاحتياطي الإلزامي وأي إجراءات أخرى ، وبالتالي بإمكان المصرف المركزي زيادة الائتمان

أو تخفيضه وفقاً للوسائل التي يتخذها حسب الظروف الاقتصادية للدولة (الصويعى ، 2007) .

2. **موارد المصرف المالية** : تعتبر الموارد المالية للمصارف التجارية والمتمثلة في رأس المال والاحتياطيات

والودائع تحت الطلب والقروض من المصرف المركزي احدي محددات منح الائتمان المصرفي وتحديد

حجمه ، وكلما كانت الموارد المالية كبيرة كان بإمكان المصرف الموافقة على منح القروض بشكل أكبر

(الأمين ، 1998) .

3. **الظروف الاقتصادية** : تعتبر الظروف الاقتصادية عاملاً مؤثراً في سياسة منح الائتمان ويمر الاقتصاد

الوطني بظروف الرواج والكساد والتي لها أثر كبير في زيادة وتخفيض حجم الائتمان المصرفي ، ففي

أوقات الكساد تعمل سياسات الدول على تحفيز الاقتصاد لزيادة النمو، وبالتالي التوسع في منح الائتمان

والعكس في فترات الرواج وذلك للحد من التضخم (الحضري ، 1987) .

4. **الطلب على القروض** : لا يكفي أن تتوفر الموارد المالية لدى المصارف حتى تمنح الائتمان بل يجب أن يتوفر من يطلب هذا الائتمان ويتوقف ذلك علي درجة التطورات الاقتصادية والفرص الاستثمارية المتاحة وسعر الفائدة (تنتوش ، 2005) .

هناك عوامل أخرى تؤثر في اتخاذ قرار منح الائتمان منها (الحضري ، 1987) :

(أ) عوامل خاصة بالمصرف ، وهي الهدف العام من إنشاء المصرف ودرجة السيولة المالية والسياسات المتبعة وحصّة المصرف في السوق .

(ب) عوامل خاصة بالعميل ، مثل شخصية العميل ، وقدرة العميل على السداد ، والضمانات القادر على توفيرها ، والظروف الاقتصادية للنشاط الذي يعمل به .

(ج) عوامل خاصة بالائتمان ، وهي نوع الائتمان ، ومبلغ الائتمان ، ومدة الائتمان ، وطريقة سداده ، والغرض منه .

2.4.2 التأثير المحتمل لتطبيق اتفاقية بازل(2) على تمويل المشروعات الصغيرة و

المتوسطة:

بعد وقوع الأزمة المالية الآسيوية و التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصالات من جهة ، وتطور الأدوات المصرفية و تحليل المخاطر من جهة أخرى ، أدى ذلك بالعديد من المصارف إلى إتباع أساليب أكثر صرامة و فاعلية في إدارة المخاطر ، و أصبح من الضروري أن تلاحق معايير كفاية رأس المال هذا التطور في التكنولوجيات و في الإدارة المالية ، وتضمنت اتفاقية بازل 2 على ثلاث دعائم رئيسية وهي (حداد ، 2006)

:

الدعامة الأولى : كفاية رأس المال ، وهي حساب كفاية رأس المال بالأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ، وهي أساليب تتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة وكفاءة كبيرة في جمع البيانات والمعلومات ، وإدارة المخاطر داخل إدارة المصرف .

الدعامة الثانية : الرقابة والإشراف ، وهي توجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر ، وأن تمتلك المصارف إستراتيجية للمحافظة على مستوي رأس المال المطلوب ، ويتوجب على الجهات الرقابية مراجعة وتقييم كفاية رأس المال لدي المصارف الخاضعة لإشرافها ، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود لدي المصرف ، ويتعين على هذه الجهات الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع تراجع رأس المال عن المستوي المطلوب .

الدعامة الثالثة : انضباط السوق ، وهو يعمل على إلزام المصارف بالإفصاح عن رأس مالها ومدى تعرضها للمخاطر ، والطرق المتبعة لتحديد هذه المخاطر ، وكيفية التعامل معها ، وكذلك كفاية رأس المال وتقييم مدى جودة إدارة المخاطر الائتمانية بالمصرف .

1.2.4.2 مقومات البنية الأساسية للقطاع المصرفي للاستجابة إلى بازل(2) :

إن الانتقال من تطبيق بازل (1) إلى أحكام بازل (2) ليس مجرد استبدال مجموعة من القواعد بمجموعة أخرى ، ولكنه تحول كامل في مفهوم إدارة المخاطر ، مما يفترض توافر العديد من عناصر البنية الأساسية للقطاع المصرفي بشكل عام .

نشير فيما يلي إلى عدد من مقومات البنية الأساسية اللازمة للقطاع استجابة إلى بازل (2)

(السمين،2007) :

1. **تطوير النظم المحاسبية** : لا يخفى أن الحديث عن الدعامة الثالثة المتعلقة بانضباط السوق و ما تتطلبه من العمل على تطوير قواعد الشفافية و نشر المعلومات من جانب المصارف يستلزم تطويرا مكملا في مجال النظم المحاسبية و الإفصاح عن البيانات و التقارير المالية.

2. **مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية**: يتطلب الأمر إلى جانب تطوير أساليب إدارة المصارف وهيئات الرقابة ، تطوير عدد من المؤسسات المالية الأخرى المساعدة على نجاح تطبيق الاتفاقية ، وبالنسبة لعدد كبير من الدول النامية وبشكل عام المصارف الصغيرة فإنه يصعب عليها الاستناد إلى نظم و نماذج تقدير المخاطر مما يفرض عليها في كثير من الأحيان الاعتماد على تقديرات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية، أو هيئات ضمان الصادرات ، ويتمتع عدد من الدول النامية بوجود مؤسسات محلية لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين .

3. **تطوير الكفاءات البشرية** : يتطلب تنفيذ أحكام الاتفاقية نوعية عالية من الكفاءات البشرية ، سواء في التحليل المالي ، أو في النظم المحاسبية و مراجعتها ، أو من حيث الكفاءات الفنية التكنولوجية في ميدان تقنيات المعلومات ، وكل هذا من شأنه أن يزيد احتياجات كل من المصارف و الجهات الرقابية والإشرافية لهذه التخصصات الفنية .

2.2.4.2 **أثر بازل 2 على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

تحضي المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام اغلب بلدان العالم ، وتحتاج هذه المشروعات لرأس المال لتمويل احتياجاتها التأسيسية والتشغيلية والاستثمارية ، إلا أن العديد من المصارف تحجم عن تمويل هذه المشروعات بسبب تقييمها لها بأنها مرتفعة المخاطرة لمحدودية نشاطها وصغر حجم رأس المال بها ، وارتفاع تكلفة إقراضها قياساً بالعائد (بالعزوز و إلفي ، 2006) .

إن تطبيق اتفاقية بازل 2 يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، لأن هذه الاتفاقية تهدف إلى تدعيم متطلبات كفاية رأس المال للمصارف بربطها بصورة أدق مع المخاطر المصرفية ، وفي دراسة حداد (2006) تبين أن هناك أسلوبين فيما يتعلق بقياس مخاطر الائتمان وتحديد حجم رأس المال اللازم لها وهما :

1. الأسلوب المعياري : وهنا يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفئة المعرضة لمخاطر الشركات على درجة مخاطرة تتراوح بين 20 - 150 % ، أما غير المصنفة فيمكن اعتبار ترجيحها بنسبة مخاطرة 100 % ، أما المشروعات التي تنطبق عليها مواصفات مخاطر الإقراض الفردي تصنف بدرجة مخاطرة 75 % .

هذا الأمر قيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتخفيض وزن مخاطرها للحصول على تصنيف مقبول من مؤسسات التصنيف الدولية أو من خلال إدخالها ضمن فئات الأفراد .

2. الأسلوب المستندي : وهذا يضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن الفئة المعرضة لمخاطر الشركات والتي ترجح المخاطر على أساس احتمال التخلف عن السداد ، و حجم الخسائر وحجم المبيعات .

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة صنفها ضمن دائرة المخاطر العالية ، إضافة إلى اضطراب المصارف إلى استبعاد أنواع كثيرة من الضمانات والتأمينات التي كانت مقبولة في القطاع المصرفي قبل اتفاقية بازل 2 ، مما يؤدي إلى إجماع المصارف عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع تكلفة التمويل لها ، ويمكن تجنب ذلك من خلال تخفيض درجة المخاطرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق اختيار الأمثل للتمويل ، وتقديم الضمان المناسب وقيام المصارف بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (حداد ، 2006) .

3.4.2 بعض البرامج الداعمة لتمويل المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل والمعوقات التي تمنعها من الوصول إلى التمويل المصرفي أو تدفع المصارف إلى تصنيف القروض الممنوحة لهذه المشروعات كقروض ذات مخاطرة عالية ، الأمر الذي أوجب البحث عن الصيغ الملائمة لمعالجة تلك المعوقات والمشاكل للوصول إلى التمويل المصرفي ومنها برنامج الكفالة المصرفية (ضمان مخاطر القروض) ، وصندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل (الربيعي، 2006) .

1.3.4.2 المشروعات الصغيرة والمتوسطة و برنامج الكفالة المصرفية (ضمان

مخاطر القروض) :

أن استمرار القيود والصعوبات التي تحد من فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المصرفي ، قد أسهم في تعميق الفجوة بين المصارف كمؤسسات تمويلية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأنشطة تنموية ، وهذا ما يؤكد الحاجة إلى وجود مؤسسة تتولى مهمة الربط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمصارف ، وتساهم في تحسين فرص تلك المشروعات في الحصول على التمويل وهذا هو الهدف الأساسي لإقامة مؤسسات الكفالة المصرفية (Alrubaie،2009) .

1.1.3.4.2 أهداف مؤسسات الكفالة المصرفية :

تصمم برامج الكفالة المصرفية الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنشأ لتحقيق مجموعة من الأهداف ويمكن تلخيصها فيما يلي(المحروق، مقابلة، 2006) :

1. تغطية جزء من الخسائر الناجمة عن أي حالة تعثر للعميل المقترض، الذي لا يتمكن من السداد، وفي مثل هذه الحالة فإن هذه البرامج تعمل على تشجيع المصارف والمؤسسات المالية على إقراض أصحاب هذه المشروعات.

2. تعمل هذه البرامج على توفير الضمانات للمصارف والمؤسسات المالية، لتمويل الموجودات الثابتة، ومنها ما يوجه لتمويل رأس المال العامل، ويختلف هذا الوضع من دولة لأخرى، علماً بأن بعض الدول تضمن برامج الضمان فيها توفير الائتمان للأصول الثابتة وتمويل رأس المال العامل معاً.

3. تقوم هذه البرامج على اقتسام المخاطر فيها بين المصرف أو المؤسسة المالية ومؤسسة الضمان، حيث تعمل على توفير الضمان للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، التي لا يقدر أصحابها على الحصول على التمويل نظراً لعدم قدرتهم على توفير الضمانات اللازمة للحصول عليه.

4. تعمل هذه البرامج على تخفيف متطلبات المصارف والمؤسسات المالية للمقترضين من توفير الضمانات من قبل المقترض صاحب المشروع الصغير الذي يكون غالباً عاجزاً عن توفير هذه الضمانات التي تكون غالباً تقليدية.

2.1.3.4.2 تمويل مؤسسات الكفالة المصرفية :

تسعى مؤسسات الكفالة المصرفية نحو هدف مشترك وهو تعظيم عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواعدة التي يمكن أن تصل إلى التمويل المصرفي ، وهناك اختلاف كبير في طريقة عمل تلك المؤسسات وفي كيفية شروع كل منها بالعمل، وهذا الاختلاف ناتج عن محاولة كل منها التكيف مع ظروف البيئة التي يعمل بها، وتقسّم تلك المؤسسات بحسب طريقة التمويل إلى (برجي،2012) :

1. مؤسسات باعتماد مالي :

تعمل أغلب مؤسسات الكفالة المصرفية بموجب اعتماد مالي فأية مؤسسة تريد أن تقدم ضمانا للائتمان يجب أن تقنع المصرف الذي تتعامل معه ، بأن لديها الموارد المالية الكافية لتغطية حالات التعثر في السداد التي قد تظهر في المستقبل ، وتفتح مؤسسات الكفالة لهذا الغرض حسابا مصرفيا جاريا يمول من مساهمات رجال الأعمال الراغبين بالحصول على القروض ، أو عبر دعم المنظمات غير الحكومية ، أو من خلال مجموعة المصارف المساهمة في هذا البرنامج ، وتخصم المبالغ التي تستخدم لتغطية حالات التخلف عن السداد من هذا الحساب ، أما الرسوم التي تحصل عليها المؤسسة فتستخدم لدعم الحساب المصرفي (2009، Alrubaie) .

2. مؤسسات بدون اعتماد مالي:

تنص هذه الطريقة على تحمل الحكومة بصفتها الاعتبارية مسؤولية الكفالة المصرفية للمقترضين، وفي حالة ظهور حالات تخلف عن السداد تقوم الحكومة بالدفع من ميزانية مخصصة لهذا الغرض ، وأهم مزاياها هي أنها تتفادى المشاكل الإدارية والبيروقراطية التي ترافق البرامج التي تتم باعتماد مالي ، إلا أن نجاح هذا النوع من المؤسسات يعتمد على وجود المصدقية لدى جميع الأطراف وفي مقدمتها المؤسسات العامة ، وفي ظل الوضع المالي والإداري غير المستقر في الدول النامية فأن تطبيق برامج الكفالة المصرفية بدون اعتماد مالي سيواجه بمشكلة الخطر الأخلاقي ، إذ سيتصور بعض المقترضين أن التسديد مضمون من صندوق مؤسسة الكفالة المصرفية ، وسوف لن تترتب أية عواقب على حالات التخلف في السداد، ونتيجة لوجود هذا التصور قد يصبح المقترض أقل التزاما بتنفيذ شروط عقد الاقتراض (Alrubaie،2009) .

3.1.3.4.2 أنواع مؤسسات الكفالة المصرفية :

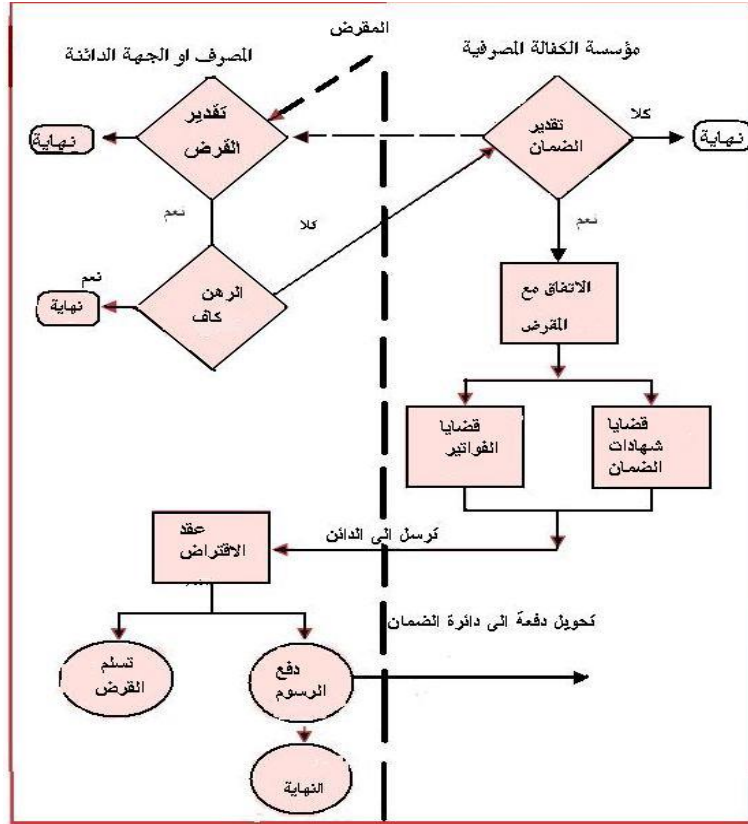
يمكن تقسيم أنواع الكفالة المصرفية إلى:

1. برنامج الكفالة الفردي :

يشترط هذا البرنامج قيام كل زبون بتقديم طلب الحصول على الكفالة بشكل منفرد وتدقق أوراقه لمرة واحدة ، الأولى من قبل المصرف الذي يقدم إليه طلب الاقتراض ، فإذا وجد المصرف أن مبلغ الرهن المقدم من قبل الزبون غير كاف يقوم بتحويل أوراقه إلى مؤسسة الكفالة المصرفية التي تقوم بدورها بتدقيق تلك الأوراق للتأكد من مدى توافق المشروع مع أهداف وتوجهات البرنامج ، فإذا وجدت أن الشروط المطلوبة متوفرة تصدر للزبون شهادة ضمان خاصة توجه إلى المصرف أو إلى الجهة الدائنة للموافقة على توقيع عقد الاقتراض وتسليم القرض إلى الزبون ، والشكل (1-2) يوضح أهم الخطوات المتبعة في برنامج الضمان الفردي (الربيعي،2006) .

الشكل (1-2)

خطوات برنامج الكفالة الفردي



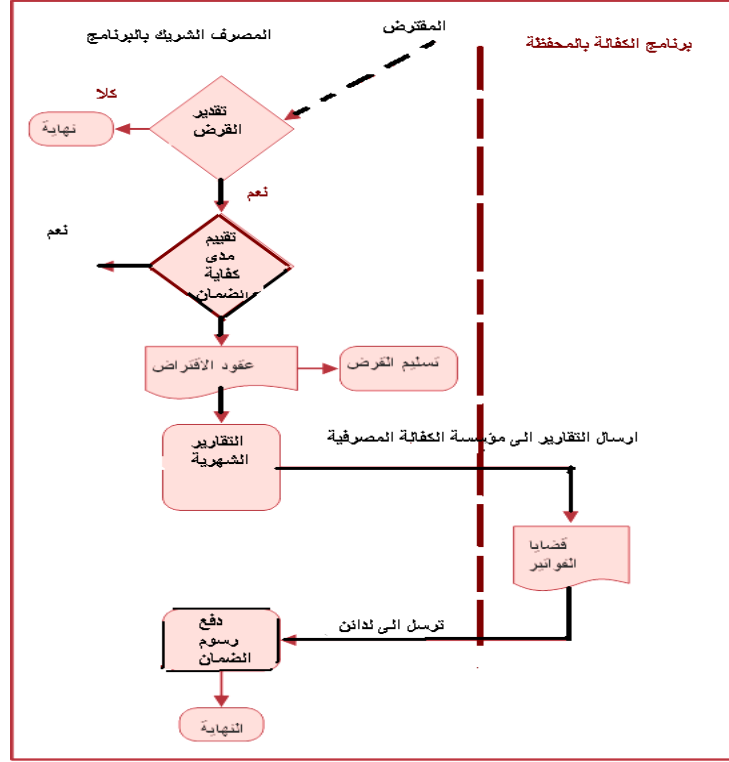
المصدر : الربيعي ، فلاح خلف علي ، (2006)

2. روابط الضمان المتبادل :

تضم روابط الضمان المتبادل رجال الأعمال أنفسهم الذين يقومون بضمان قروض بعضهم البعض بشكل متبادل ، وظهرت تلك الروابط أول الأمر في الدول الأوروبية حيث اخذ رجال الأعمال ينشئون عددا من الاتحادات المهنية والروابط المتبادلة التي تمول من رسوم الضمان التي يتم تقاضيها من عمليات الضمان ، ومن مساهمة رجال الأعمال ، ويمكن أن تساهم في التمويل الحكومة والمنظمات والوكالات المحلية ، وتعمل روابط الضمان المتبادل بشكل منتظم لحد الآن ، وتمتلك قدرة تفاوضية قوية مع المصارف المحلية ، كما تقدم خدمات مالية رخيصة ، والشكل (2-2) يوضح المخطط التدفقي لبرنامج روابط الضمان المتبادل (الربيعي،2006).

الشكل (2-2)

المخطط التدفقي لبرنامج روابط الضمان المتبادل



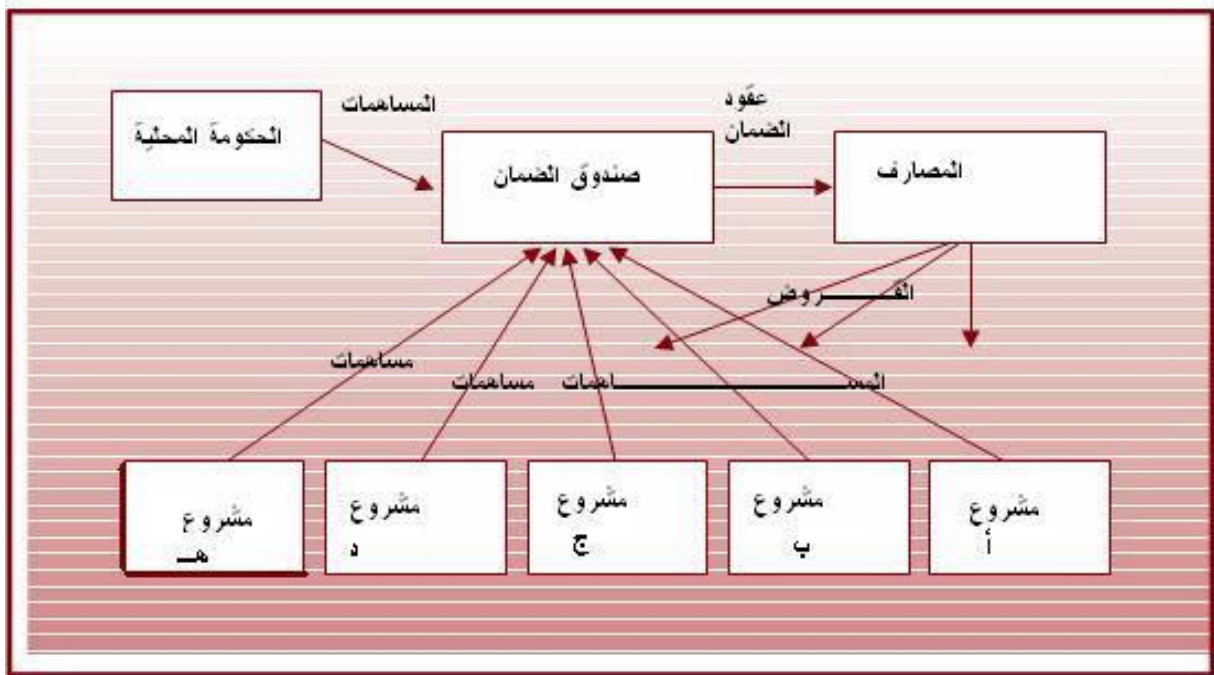
المصدر : الربيعي ، فلاح خلف علي ، (2006)

3. برنامج الكفالة بالمحفظة :

وفقا لهذا البرنامج لا تنتظر مؤسسة الكفالة المصرفية في أوراق مقدمي طلبات الاقتراض ، بل تمنح هذا الحق للمصرف الشريك الذي يمتلك تخويلا كاملا للتدقيق في طلبات الزبائن والتأكد من توفر معايير الجدارة الائتمانية التي تم الاتفاق عليها بين المصرف ومؤسسة الكفالة ، ويقوم المصرف بإرسال التقارير التي أعدها عن الزبائن الذين وافق على منحهم القروض إلى صندوق المؤسسة بشكل شهري وتعود محاسن برنامج الكفالة بالمحفظة إلى أن إجراءاته أقل تعقيداً من البرنامج الفردي ، إذ تقتصر عملية تدقيق طلبات الزبائن

على المصرف فقط ، أما مساوى البرنامج فتعود إلى كونه أقل سيطرة على نوعية زبائنه ، لتركه العمل بشكل كامل للمصرف ، لذا فإن برنامج المحفظة يمكن أن ينجح فقط إذا كان صندوق الكفالة على ثقة تامة بقدرة المصرف الشريك على إجراء التقييم الدقيق لأصحاب المشاريع الذين تنطبق عليهم مواصفات القرض ، ولا يصدر برنامج المحفظة شهادات ضمان للزبائن، وبدلاً من ذلك، فإنه يعقد ميثاق شراكة مع المصرف أو الجهة الدائنة تثبت فيه حقوق وواجبات كل طرف ، والشكل (2-3) يوضح أهم الخطوات المتبعة في برنامج ضمان المحفظة (الربيعي،2006).

الشكل (2-3)
برنامج ضمان المحفظة



المصدر : الربيعي ، فلاح خلف علي ، (2006)

2.3.4.2 صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل بليبيا :

انشأ هذا الصندوق سنة 2001 تحت مسمى صندوق التحول إلى الإنتاج بقرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (815) لسنة 2001 ثم تغير مسماه إلى صندوق التشغيل وتوسعت اختصاصاته بموجب القرار رقم

(109) لسنة 2006 والصادر عن اللجنة الشعبية العامة سابقاً ، ثم أعيد تسميته إلى صندوق ضمان الإقراض بناء على القرار رقم (475) لسنة 2008 والصادر عن اللجنة الشعبية العامة سابقاً ، ويتحصل الصندوق على موارده المالية من ما يخصص له من الميزانية العامة للدولة والأموال التي يتحصل عليها من مؤسسات التمويل المحلية والدولية ، ومن أهداف هذا الصندوق :

1. إقراض المشروعات الإنتاجية والخدمية .

2. اقتراح قيمة القروض المقدمة للمشاريع من الصندوق .

3. اقتراح تقديم التسهيلات المصرفية لتشغيل المشروعات التي يتم الإقراض لإقامتها.

للتصندوق في سبيل تحقيق أغراضه القيام بعقد الاتفاقات مع المصارف ومؤسسات التمويل المحلية للحصول على التمويل اللازم لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال تقديم المشورة والدعم الفني لها ، والاشتراك مع غيره من المصارف والمؤسسات الأخرى المتخصصة في منح القروض لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (القرار رقم 475 لسنة 2008) .

4.4.2 دليل المعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن منظمة

التمويل الدولية IFC :

يهدف هذا الدليل إلى تقديم الخبرات والدروس المستفادة من قبل مؤسسة التمويل الدولية والتي تربي المؤسسة أنها عوامل أساسية لنجاح العمليات المصرفية في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وهو مطبوعة فنية موجهة إلى أعضاء مجالس إدارات المصارف وموظفيها في البلدان النامية والذين يسعون للبحث عن الطرق والتوجيهات المثلى لخدمة شريحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك المسئولين

في القطاع المالي والاقتصادي للدولة والذين يتوقون إلي تحسين وتعميق فهم الجوانب الجوهرية والأساسية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (منظمة التمويل الدولية، 2009) .

1.4.4.2 كيفية بدء المشاركة في سوق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

إن المصارف المتطلعة للدخول في سوق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستكون قادرة علي استخلاص الدروس المستفادة من تجارب وخبرات المصارف الاخرى وتطبيق هذه الدروس علي العمليات في الاستراتيجيات الخمسة الآتية (منظمة التمويل الدولية ، 2009) :

1. إستراتيجية التركيز علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقدرات التنفيذية للمصرف .
2. إستراتيجية تقسيم السوق والمنتجات والخدمات المصرفية .
3. إستراتيجية ثقافة المبيعات وقنوات تقديم الخدمة .
4. إستراتيجية إدارة المخاطر الائتمانية .
5. إستراتيجية استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظام إمداد الإدارة بالمعلومات .

إلا انه يجب علي المصارف قبل أن تشرع في الاستفادة من هذه الدروس أن تعمل على فهم الفرص النوعية المتاحة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتنتهي بوضع الإستراتيجية وخطة التنفيذ اللازمة ، وهناك أداتان من شأنهما تسهيل هذه العملية وهما :

(أ) تقييم السوق وهو يعني تحديد حجم وطبيعة الفرصة المتاحة وبيئة المنافسة .

(ب) التحليل التشخيصي لأنشطة العمليات لإبراز مواطن القوة والضعف في المصرف وفقا للاستراتيجيات الخمسة السابقة .

2.4.4.2 المساندة الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

من منطلق أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قامت الحكومات باتخاذ تدابير متنوعة لدعم حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي التمويل اللازم وتتراوح هذه التدابير بين (Beck, Thorsten، 2009) :

1. إصلاح المعوقات القانونية والتنظيمية .
2. وضع الإجراءات اللازمة لتطوير وتنمية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. التدخل في السوق بصورة مباشرة لإعطاء دفعة تحفيزية لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
4. تدريب المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي إعداد البيانات المالية وتدعيم البنية الأساسية للمعلومات الائتمانية .
5. إنشاء أجهزة للاستعلام والتصنيف الائتماني وسجلات الضمانات .
6. تقديم ضمانات للقروض التي تمنحها المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

2 . 5 الخلاصة :

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة مفهومها ، وأهميتها، ومزاياها ، و طرق تمويلها ، ومعوقات تمويل هذه المشروعات من المصارف التجارية ، اتضح أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه هذه المشروعات في الحصول على التمويل من المصارف التجارية ، وذلك ما ظهر من خلال دراسة باعمر (2002) ، ودراسة برجي (2012) ، كما أظهرت دراسة منظمة التمويل الدولية I F C (2009) أن العمليات المصرفية الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبحت أكثر ربحية

للمصارف بعد استعانة المصارف بدليل المعرفة المصرفية الذي قدمته المنظمة ، وإتباع بعض السياسات
والبرامج الداعمة لتمويل هذه المشروعات .

الفصل الثالث

الدراسة العملية والنتائج

والتوصيات

يهدف هذا الفصل إلى الوصول إلى استنتاجات عملية لغرض تحقيق أهداف الدراسة، واختيار مجتمع وعينة الدراسة، واختيار الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات واستخلاص النتائج ووضع التوصيات.

1.3 مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في كل من يساهم في اتخاذ قرارات منح التمويل بالمصارف التجارية في البيئة

الليبية، ويتمثل مجتمع الدراسة في :

- المدراء العامون للمصارف التجارية.
- مدراء إدارات الائتمان بالمصارف التجارية.
- موظفي إدارات الائتمان بالمصارف التجارية .
- مدراء الفروع الرئيسية للمصارف التجارية .
- رؤساء أقسام الائتمان للفروع الرئيسية للمصارف التجارية.
- موظفي أقسام الائتمان للفروع الرئيسية للمصارف التجارية .

سوف يتمك أخذ عينة من مجتمع الدراسة والمتمثل في الشرائح سابقة الذكر حيث أنهم هم من يساهمون

في اتخاذ قرارات منح التمويل بالمصارف التجارية الليبية.

2.3 أداة الدراسة:

تبني الباحث أسلوب المسح بالعينة العشوائية من مجتمع الدراسة باستخدام صحيفة الاستبيان والتي

تتميز بالآتي:

1. **السهولة:** حيث إن الإجابات عبارة عن اختيار محددة مما يسهل علي المشارك الاستجابة علي الأسئلة.

2. الوقت والتكلفة المناسبة: حيث يمكن توزيع صحيفة الاستبيان علي عدد كبير من المشاركين في وقت مناسب ، وبتكلفة منخفضة تناسب إمكانيات البحث .

3. السرية: حيث تم التأكيد علي سرية البيانات حيث أكد الباحث علي أن استخدام هذه البيانات سيقصر علي البحث العلمي فقط .

من عيوب الاستبيان الآتي:

1. أن الاستبيان يعتمد على المستوى التعليمي للمبحوثين لاحتوائه على مصطلحات تتطلب الدراية بها.

2. لا يصلح الاستبيان إذا كان عدد الأسئلة كثيرة جداً مما يؤدي إلى الملل.

3. من المعروف أنه لا يعيد جميع الأفراد الذين ترسل إليهم صحيفة الاستبيان كل تلك الاستثمارات.

قد تم اختيار صحيفة الاستبيان لتجميع البيانات من عينة الدراسة نظراً لصعوبة بحث كل مجتمع دراسة لتعدد إدارات المصارف التجارية وفروعها الرئيسية داخل ليبيا وتباعد المسافات مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الدراسة.

3.3 مقاييس وتصميم أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم استمارة استبيان لمعرفة رأي المساهمين بقرارات منح التمويل في المصارف التجارية العاملة في ليبيا سواء كانت عامة أو خاصة في البنود المختلفة المؤثرة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وقد استخدم الباحث نوعان من الأسئلة وهي كالتالي :

1. استخدم الباحث مقياس **Likert Scale** علي أساس مقياس مكون من 5 إلي 1 علي النحو التالي:

(5) إذا كان البند موافق بشدة .

(4) إذا كان البند موافق.

(3) إذا كان البند محايد.

(2) إذا كان البند غير موافق.

(1) إذا كان البند غير موافق بشدة .

قد اشتملت استمارة الاستبيان (10) أسئلة لمعرفة معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً لما استنتجه الباحث من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والسؤال الحادي عشر اشتمل علي المعلومات الشخصية المتعلقة بالمشاركين في الإجابة علي أسئلة الاستبيان .

4.3 صدق وثبات أداة الدراسة:

يقصد بمعامل الثبات درجة ثبات إجابات المشاركين في حالة تكرار توزيع الاستبيانات عليهم مرة أخرى حيث إن هذا التوزيع المتكرر يظهر مدي خلو إجابات المشاركين منهم من تأثير العشوائية بما يعني استقرار نتائج المقياس وقد استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان وقد بلغ معامل الثبات 85% وتعد هذه النتيجة درجة ثبات مرتفعة تشير إلي مدي التجانس بين فقرات المقياس.

5.3 تحديد معدلات الردود:

قام الباحث بتوزيع (100) استمارة استبيان علي أفراد عينة الدراسة تم استبعاد (10) استمارات فارغة لعدم تعبئتها من أفراد العينة بحجة أن ليس لديهم وقت وكثرة الأعمال الموكل إليهم من قبل المصارف وعدد استمارة واحدة بسبب عدم اكتمال الإجابة علي أسئلة الاستبيان وبذلك بلغ عدد الاستمارات القابلة للتحليل (89) استمارة استبيان بنسبة ردود 89%.

الجدول (3-1)

تحديد معدلات الردود على صحيفة الاستبيان

استمارات قابلة للتحليل	استمارات غير مكتملة	استمارات فارغة	الاستمارات الموزعة
89	1	10	100

6.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم الحصول على الإجابة عن تساؤلات الدراسة بعد تفريغ الاستبيان علي برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) وقد تم استخدام عدة أساليب لتحليل البيانات.

وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري : يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف مجتمع الدراسة.
2. اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cranach's) لمعرفة ثبات الاستبيان.

7.3 تحليل النتائج وتفسيرها:

يتناول هذا الجزء عرض و تحليل إجابات المشاركين وقد تم تقسيمها كما يلي:

1. تحليل البيانات العامة عن المشاركين:

(أ) العمر:

يتضح من الجدول (2-3) أن نسبة 47% تتراوح أعمارهم من 35 إلى 45 سنة، ونسبة 31% من المشاركين نقل أعمارهم عن 35 سنة ، ونسبة 16% تتراوح أعمارهم من 46 إلى 55 سنة، نسبة 6% أعمارهم أكبر من 55 سنة و نلاحظ أن النسبة الأكبر كانت للفئة من أعمارهم 35 إلى أقل من 45 وهي فئة مناسبة للدراسة من حيث العمر ومدى متابعة تطور دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.

أعمار المشاركين في الدراسة

العمر	العدد	النسبة
أقل من 35	28	%31
35-45	42	%47
46-55	14	%16
أكبر من 55	5	%6
الإجمالي	89	%100

(ب) المؤهل :

يتضح من الجدول (3-3) أن نسبة %78 حاصلين علي تعليم جامعي، نسبة %13 ماجستير، نسبة %7 من المشاركين حاصلين علي تعليم متوسط، نسبة %2 دبلوم عالي مما يدل علي أن المستوي التعليمي للمشاركين مناسب للإجابة علي استفسارات هذه الدراسة .

الجدول (3-3)

المؤهلات العلمية للمشاركين

المؤهل	العدد	النسبة
تعليم متوسط	6	%7
شهادة جامعية	69	%78
ماجستير	12	%13
دبلوم عالي	2	%2
الإجمالي	89	%100

(ج) التخصص :

يتضح من الجدول(3-4) أن نسبة 31% من المشاركين تخصصهم محاسبة ، نسبة 27% من المشاركين تخصصهم إدارة ، نسبة 16% من المشاركين تخصصهم اقتصاد ، نسبة 4% من المشاركين تخصصهم تمويل ، مما يشير إلى قدرة أفراد العينة على الإجابة بشكل متخصص عن استفسارات الدراسة .

الجدول(3-4)

التخصص العلمي للمشاركين

النسبة	العدد	التخصص
31%	28	محاسبة
27%	24	إدارة
4%	4	تمويل
16%	14	اقتصاد
22%	19	أخري
100%	89	الإجمالي

د) الوظيفة :

يتضح من الجدول (3-5) أن نسبة 32% من المشاركين يشغلون وظيفة موظف بقسم الائتمان، ونسبة 27% من المشاركين يشغلون وظيفة موظف إدارة الائتمان، نسبة 16% من المشاركين يشغلون وظيفة رئيس قسم الائتمان، نسبة 10% من المشاركين يشغلون وظيفة مدير فرع، نسبة 9% من المشاركين يشغلون وظيفة مدير إدارة الائتمان، نسبة 6% من المشاركين يشغلون وظيفة مدير إدارة من المشاركين، وهذا يشير إلى تنوع أفراد العينة من حيث مشاركتهم في قرارات منح التمويل والائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

الجدول(3-5)

وظيفة المشاركين في الدراسة

النسبة	العدد	الوظيفة
6%	5	مدير إدارة

مدير إدارة الائتمان	8	9%
موظف إدارة الائتمان	24	27%
مدير فرع رئيسي	9	10%
رئيس قسم الائتمان	14	16%
موظف بقسم الائتمان	29	32%
الإجمالي	89	100%

هـ) الخبرة :

يتضح من الجدول (3-6) أن نسبة 51% تتراوح خبرتهم الوظيفية من 5 إلى أقل من 10 سنوات ، بينما نسبة 30% من أفراد العينة لهم خبرة أكثر من 10 سنوات، نسبة 19% من المشاركين لديهم خبرة وظيفية أقل من 5 سنوات، وبالتالي يتضح أن النسبة الأكبر من ذوي الخبرة تزيد عن 5 سنوات مما يعكس دقة الإجابة علي أسئلة الاستبيان .

الجدول (3-6)

خبرة المشاركين في الدراسة

النسبة	العدد	الخبرة
19%	17	أقل من 5
51%	45	10 – 5
30%	27	أكثر من 10
100%	89	الإجمالي

و) نوع المصرف :

من خلال الجدول (3-7) والذي يمثل عدد المشاركين في الإجابة على استمارات الاستبيان حسب نوع المصارف التجارية سواء كانت عامة أو خاصة ، نلاحظ أن هناك تقارب في النسب بين عدد المشاركين ، وهذا يشير إلى أن الدراسة تشمل نوعي المصارف التجارية العامة والخاصة .

الجدول(3-7)

نوع المصرف

النسبة	العدد	النوع
52%	46	عام
48%	43	خاص
100%	89	الإجمالي

2. دليل المعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

من خلال الجدول رقم(3-8) الذي يمثل آراء المشاركين في الدراسة حول وجود دليل للمعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾ لدي المصرف نلاحظ أن 38% من المشاركين في الدراسة يرون بأن هناك دليل للمعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، أما نسبة 62% فأنهم لا يرون ذلك .

الجدول(3-8)

إجابات المشاركين حول وجود دليل المعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

النسبة	العدد	الإجابة
38%	34	نعم
62%	55	لا
100%	89	الإجمالي

(1) يعرف دليل المعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنه مطبوعة فنية مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية IFC لتقديم الخبرات والدروس المستفادة من التجارب الدولية في تعامل المصارف مع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وفهم خصوصيتها في التعاملات المصرفية .

0.904	3.35	%82	28	%18	6	المصرف علي علم بتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية وطلبها علي الخدمات المصرفية وفقا لمنظمة التمويل الدولية	أ
0.873	3.06	%76	26	%24	8	المصرف علي علم بأوضاع الخدمات والعمليات المصرفية الخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الدولة في مساندة العمليات المصرفية لهذه المشروعات	ب
0.970	3.00	%76	26	%24	8	المصرف لدية خطط خاصة لتقديم الخدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	ج
1.043	2.97	%74	25	%26	9	المصرف يأخذ الدروس المستفادة من التجارب المصارف القائمة بخدمة المشروعات الصغيرة	د

3. وجود معوقات خارجية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

من خلال الجدول رقم(3-10) الذي يمثل آراء المشاركين في الدراسة حول وجود معوقات خارجية أمام

العمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أن 96% من المشاركين في الدراسة يرون

بأن هناك معوقات خارجية ، أما نسبة 4% فأنهم لا يرون ذلك .

الجدول(3-10)

إجابات المشاركين حول وجود معوقات خارجية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

النسبة	العدد	الإجابة
%96	85	نعم
%4	4	لا
%100	89	الإجمالي

للتعرف على أهم المعوقات الخارجية التي تواجه المصارف التجارية الليبية عن تمويل المشروعات

الصغيرة والمتوسطة فقد تم صياغة (7) فقرات حول المعوقات المحتملة ، وقد تم استخدام النسب الإحصائية

علي إجابات المشاركين من حيث درجات الموافقة علي الفقرات ، وأتضح من إجابات المشاركين ، كما هو

موضح بالجدول رقم (3-11) إلي أن ضعف الأطر القانونية والمالية كان هو المعوق الأبرز بنسبة 82% من

آراء المشاركين وبمتوسط حسابي 3.15 ، يليها عدم وجود إدارات وهيئات تعمل على تقديم المشورة للمصارف بنسبة 84% من المشاركين اللذين أفادو بذلك وبمتوسط حسابي 3.14 ، وتأتي في المرتبة الأخيرة الفقرتين المتعلقةتين باستقطاب الدعم الخارجي ، وتوجيهات وتعليمات المصرف المركزي ، بنسبة 55% ، 49% من المشاركين في الدراسة ، وبمتوسط حسابي 2.61 ، 2.44 على التوالي.

الجدول(3-11)

إجابات المشاركين للتأكيد على وجود معوقات خارجية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

م	البيان	غير موافق	النسبة	موافق	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أ	ضعف الأطر القانونية والمالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم وجود تنظيم إداري واضح يحدد الصلاحيات والمسئوليات	15	18%	70	82%	3.15	0.901
ب	عدم وجود إدارات وهيئات تعمل على تقديم المشورة للمصارف	14	16%	71	84%	3.14	0.856
ج	عدم وجود هيئات حكومية أو استثمارية تعمل بدور الوسيط والكفيل لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة	17	20%	68	80%	3.08	0.897
د	المعوقات التنظيمية مثل القوانين واللوائح	25	29%	60	71%	2.98	1.040
هـ	الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة	30	35%	55	65%	2.96	1.045
و	استقطاب الدعم الخارجي بنقل خبرات الهيئات والمنظمات الدولية المختصة	38	45%	47	55%	2.61	1.053
ز	توجيهات وتعليمات المصرف المركزي	43	51%	42	49%	2.44	1.121

4. وجود معوقات داخلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

يظهر الجدول رقم (3-12) الذي يمثل آراء المشاركين في الدراسة حولي وجود معوقات داخلية بالمصرف تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أن 81% من المشاركين في الدراسة يرون بأن هناك معوقات داخلية تعوق المصارف التجارية عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، أما نسبة 19% فأنهم لا يرون ذلك .

الجدول (3-12)

إجابات المشاركين حول وجود معوقات داخلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	72	81%
لا	17	19%
الإجمالي	89	100%

من خلال مراجعة الدراسات السابقة تبين أن هناك عدد من المعوقات الداخلية تواجه المصارف عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والمتمثلة في القوانين واللوائح الداخلية ، وعدم الخبرة لدي الموظفين ، وارتفاع تكاليف تقييم طلبات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها ، كما في دراسة باعمر (2002) ، ودراسة Satta,Tadeo (2006) ، وبناء عليه تم صياغة (5) فقرات لمعرفة هذه المعوقات ، وأتضح من إجابات المشاركين كما هو موضح بالجدول رقم (3-13) إلي أن قلة عدد الموظفين المؤهلين للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المصرف كانت هي المعوق الأبرز بنسبة 83% من عدد المشاركين في الدراسة وبمتوسط حسابي 3.25 ، يليها في الترتيب عدم وجود وحدات مستقلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المصرف بنسبة 71% من المشاركين في الدراسة وبمتوسط حسابي 3.06 .

كما يظهر الجدول (3-13) كذلك أن المعوقات المتعلقة بالنظم المالية والرقابية والمحاسبية بالمصرف تأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة 63% من المشاركين في الدراسة وبمتوسط حسابي 2.81، أما متطلبات الالتزام

بتطبيق اتفاقية بازل 2 وعدم قدرة المصرف علي تقدير مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فلا تعتبر من المعوقات الداخلية من وجهة نظر المشاركين في الدراسة .

الجدول(3-13)

إجابات المشاركين للتأكيد على وجود معوقات داخلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

م	البيان	غير موافق	النسبة	موافق	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أ	قلة عدد الموظفين المؤهلين للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المصرف	12	%17	60	%83	3.25	0.894
ب	عدم وجود وحدات مستقلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المصرف	21	%29	51	%71	3.06	1.141
ج	ارتفاع تكاليف التقييم والإشراف	17	%24	55	%76	2.92	0.909
د	النظم المالية والرقابية والمحاسبية بالمصرف	27	%38	45	%63	2.81	1.138
هـ	متطلبات الالتزام بتطبيق اتفاقية بازل 2 وعدم قدرة المصرف علي تقدير مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	43	%60	29	%40	2.13	1.154

5. أوجه الضعف والقصور التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

ناقشت العديد من الدراسات في الأدب المالي أوجه القصور التمويلية لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث ذكرت دراسة باعمر(2002) أن عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقديم بيانات وسجلات مالية وعدم وجود الضمانات ، وعدم وجود دراسات جدوى اقتصادية من أهم جوانب هذا القصور ، أما Alrubaie (2008) فقد وجد أن صعوبة التعامل مع أصحاب هذه المشروعات وعدم قدرتهم على التفاوض عند التعثر وعدم القدرة على السداد ، وضعف الهياكل التمويلية لهذه المشروعات ، هي من أهم أوجه هذا القصور .

يوضح الجدول رقم(3-14) الذي يمثل آراء المشاركين في الدراسة حول أوجه القصور لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحد من تمويل المصارف لها ، أن 84% من المشاركين في الدراسة يرون بعدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي تقديم ضمانات كافية بمتوسط حسابي قدره 3.34 ، أما نسبة 83% من المشاركين في الدراسة يرون بعدم القدرة علي تقديم بيانات وسجلات محاسبية ومالية بمتوسط حسابي قدره 3.29، و نسبة 73% من المشاركين في الدراسة يرون بعدم القدرة علي التفاوض أثناء التعثر وعدم القدرة علي السداد بمتوسط حسابي قدره 3.02، أخيرا أن نسبة 57% من المشاركين يرون ضعف الهياكل التمويلية لهذه المشروعات بمتوسط حسابي 2.78 .

الجدول(3-14)

إجابات المشاركين حول أوجه القصور لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة

م	البيان	غير موافق	النسبة	موافق	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أ	عدم القدرة علي تقديم ضمانات كافية في مثل هذه المشروعات	14	16%	75	84%	3.34	90.89
ب	عدم القدرة علي تقديم بيانات وسجلات محاسبية ومالية	15	17%	74	83%	3.29	70.92
ج	عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية لهذه المشروعات	18	20%	71	80%	3.28	30.98
د	عدم القدرة علي التفاوض أثناء التعثر وعدم القدرة علي السداد	24	27%	65	73%	3.02	600.9
هـ	ضعف المراكز المالية لأصحاب هذه المشروعات	30	34%	59	66%	2.98	1.043
و	صعوبة التعامل مع أصحاب هذه المشروعات	25	28%	64	72%	2.97	11.01
ز	ضعف الهياكل التمويلية لهذه المشروعات	38	43%	51	57%	2.78	1.057

6. الخدمات المصرفية المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

يعمل القطاع المصرفي على تقديم العديد من الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ووفقا لدليل منظمة التمويل الدولية I F C (2009) فإن على المصارف أن تقدم مجموعة من الخدمات والتي يمكن تجميعها في شكل حزم موجهة لخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وهذه الخدمات تتمثل في فتح الحسابات الجارية ، وتقديم المنتجات التمويلية المختلفة من قروض وسحب على المكشوف ، وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية عند دفع الضرائب والتأمينات .

يتضح من خلال الجدول رقم (3-15) الذي يمثل آراء المشاركين في الدراسة حول تقديم المصرف لخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن 63% من المشاركين في الدراسة يرون أن المصرف يقدم خدمات لهذه المشروعات ، أما نسبة 37% فأنهم لا يرون ذلك .

الجدول(3-15)

إجابات المشاركين للتعرف على الخدمات المصرفية المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

النسبة	العدد	الإجابة
63%	56	نعم
37%	33	لا
100%	89	الإجمالي

لمعرفة هذه الخدمات التي تقدمها المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد تم صياغة (3) فقرات مختلفة ، وأتضح من إجابات المشاركين علي الجدول رقم (3-16) إلي أن تقديم الخدمات المصرفية العادية حازت علي الترتيب الأول بنسبة 82% من عدد المشاركين في الدراسة وبمتوسط حسابي 3.38 ، أما تقديم القروض والتسهيلات المخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فحازت علي نسبة 27% من المشاركين في

الدراسة بمتوسط حسابي 1.75 ، في حين أن الخدمات الاستشارية فهي غير مهمة من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

من خلال الجدول (3-16) تبين أن المصارف لا تقدم إلا خدمات مصرفية عادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والمتمثلة في عمليات الحسابات الجارية من إيداع وسحب فقط .

الجدول(3-16)

إجابات المشاركين للتأكيد على الخدمات المصرفية المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

م	البيان	غير موافق	النسبة	موافق	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أ	تقديم خدمات مصرفية عادية	10	%18	46	%82	3.38	1.111
ب	تقديم قروض وتسهيلات مخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	41	%73	15	%27	1.75	1.199
ج	تقديم خدمات استشارية	48	%86	8	%14	1.50	0.906

7. كيفية دراسة وتحليل البيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تعد عملية دراسة وتحليل بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم العمليات المصرفية الخاصة بتمويل هذه المشروعات ، لأنها وبخلاف المشروعات الكبيرة فهي غير قادرة غالبا على تقديم معلومات وبيانات مالية يمكن التحقق من صحتها ، حيث ذكرت دراسة برجي (2012) أن المصارف تعمل على إيجاد طرق بديلة في دراسة وتحليل هذه البيانات باستخدام نماذج وطرق خاصة بالمصرف أو اللجوء إلى جهات خارجية كالمكاتب الاستشارية وبعض الهيئات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يبين الجدول (3-17) الذي يمثل آراء المشاركين في الدراسة حول قيام المصرف بدراسة وتحليل البيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند تقديم الخدمة لها ، أن 58% من المشاركين في الدراسة يرون أن المصرف يقوم بدراسة وتحليل البيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، أما نسبة 42% فأنهم لا يرون ذلك .

الجدول(3-17)

إجابات المشاركين حول دراسة وتحليل بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	52	58%
لا	37	42%
الإجمالي	89	100%

لمعرفة كيفية دراسة وتحليل البيانات من قبل المصارف حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فقد تم صياغة (3) فقرات لمعرفة كيف يقوم المصرف بدراسة وتحليل البيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند تقديم الخدمة لها وقد تم استخدام النسب الإحصائية علي إجابات المشاركين من حيث درجات الموافقة علي الفقرات ، وأتضح من إجابات المشاركين في الجدول رقم (3-18) أن 81% من المشاركين في الدراسة يستخدمون نماذج وبيانات خاصة بالمصرف ، أما تحليل بيانات العملاء واستخدام النماذج وأساليب التحليل الاخري فهي غير مستخدمة من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

من خلال الجدول (3-18) تبين أن المصارف تقوم بتحليل بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا لنماذج المصرف ، ولا توفر أي خصوصية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

الجدول(3-18)

إجابات المشاركين للتأكيد على كيفية دراسة وتحليل بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

م	الفقرة	العدد	النسبة
أ	نماذج وبيانات خاصة بالمصرف	42	81%
ب	تحليل بيانات العملاء	9	17%
ج	استخدام نماذج وبيانات متحصل عليها من جهات خارجية	1	2%
	الإجمالي	52	100%

8. إدارة المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تعد عملية إدارة المخاطر الائتمانية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم مناقشات العمل المصرفي المعني بهذه المشروعات لأنه يعتبر أحد الحواجز الرئيسية المانعة أمام خدمة المصارف لهذه المشروعات ، وخاصة فيما يتعلق بالتعثر والتخلف عن السداد ، وهناك العديد من طرق إدارة المخاطر منها طرق خاصة بالمصرف والاستعانة بالمكاتب الاستشارية المتخصصة أو تعزيز قدرة التنبؤ لدي المصرف عن طريق تكليف موظفين بجمع وتحليل بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، أو عن طريق الاستفادة من الأبحاث والبيانات المصرفية الاخرى .

يبين الجدول رقم (3-19) الذي يمثل آراء المشاركين في الدراسة حول الآلية التي يعتمدها المصرف لإدارة المخاطر تجاه تقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، أن 48% من المشاركين في الدراسة يرون أن المصرف يستعين بالمكاتب الاستشارية المتخصصة ، أما نسبة 24% من المشاركين في الدراسة فإنهم يرون إن المصرف يعتمد التحليل وفقا للقوانين والضوابط الخاصة بالمصرف .

أما تعزيز قدرة المصرف على التنبؤ والاستفادة من الأبحاث والبيانات المصرفية الأخرى فقد أظهر المشاركين في الدراسة أن المصارف لا تعتمد عليها بشكل كبير وبارز .

إجابات المشاركين حول الآلية المتبعة لإدارة مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة

م	الفقرة	العدد	النسبة
أ	الاستعانة بالمكاتب الاستشارية المتخصصة	44	49%
ب	القوانين والضوابط الخاصة بالمصرف	21	24%
ج	تقدير مخاطر السوق	12	14%
د	تعزيز قدرة التنبؤ لدى المصرف عن طريق تكليف موظفين لجمع المعلومات والبيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة	7	8%
هـ	الاستفادة من الأبحاث والبيانات المصرفية الأخرى	5	5%
	الإجمالي	89	100%

9. العوامل المحددة للائتمان المصرفي :

يتأثر قرار منح الائتمان المصرفي بمجموعة من المحددات منها القوانين والإجراءات الإدارية الخاصة بالمصرف ، والضمانات المقدمة من العميل ومبلغ القرض وسعر الفائدة ، ونتائج تحليل الجدارة الائتمانية للعميل .

يبين الجدول رقم (3-20) الذي يمثل آراء المشاركين في الدراسة حول محددات الائتمان المصرفي أن 85% من المشاركين في الدراسة يؤكدون ان الضمانات المقدمة هي المحدد الأساسي لمبلغ القرض وبمتوسط حسابي 3.49 ، أما نسبة 84% من المشاركين في الدراسة يرون إنها القوانين والإجراءات الإدارية بالمصرف بمتوسط حسابي قدره 3.43 ، أما سعر الفائدة وتحليل الجدارة الائتمانية للمشروع فهما يمثلان أقل العوامل تأثيراً في تحديد الائتمان المصرفي .

الجدول(3-20)

إجابات المشاركين حول محددات الائتمان المصرفي

م	البيان	غير موافق	النسبة	موافق	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أ	الضمانات المقدمة	13	%15	76	%85	3.49	0.926
ب	القوانين والإجراءات الإدارية بالمصرف	14	%16	75	%84	3.34	0.923
ج	سعر الفائدة	54	%61	35	%39	2.30	1.267
د	نتائج تحليل الجدارة الائتمانية	55	%62	34	%38	2.16	1.271

10. استخدام صيغ التمويل الإسلامية :

يقوم نظام صيغ التمويل الإسلامية على مبدأ التمويل بالمشاركة في الأرباح والخسائر ، ويستبعد تماماً مبدأ التمويل بالفوائد ، ولقد تعددت صيغ التمويل الإسلامية بين المرابحة والمشاركة ، والأجرة المنتهية بالتمليك ، والمزارة ، والاستصناع .

بين الجدول رقم (3-21) الذي يمثل آراء المشاركين في الدراسة حول قيام المصرف باستخدام صيغ التمويل الإسلامية لتلبية احتياجات المرشحات الصغيرة والمتوسطة ، أن 37% من المشاركين في الدراسة يرون إن المصرف يقوم باستخدام صيغ التمويل الإسلامية ، أما نسبة 63% فأنهم لا يرون ذلك.

الجدول(3-21)

إجابات المشاركين حول استخدام صيغ التمويل الإسلامي

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	33	%37
لا	56	%63
الإجمالي	89	%100

ولمعرفة صيغ التمويل الإسلامية التي يتبعها المصرف تم صياغة خمس فقرات تحدد أنواع الصيغ الإسلامية التي يتم استخدامها ، واتضح من إجابات المشاركين في الجدول (3-22) أن 97% من المشاركين في الدراسة يرون أن المربحة الإسلامية هي الأكثر استخداماً ، بمتوسط حسابي 3.76 ، أما الصيغ الأخرى فيرون أنها أقل استخداماً .

يبين الجدول (3-22) أن هناك حاجة لتطوير واستخدام صيغ التمويل الإسلامي ، وهذا يدل على عدم تفعيل العمل بالقانون رقم 46 لسنة 2012 بشأن الصيرفة الإسلامية ، والقانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة .

الجدول(3-22)

إجابات المشاركين للتأكيد على نوعية صيغ التمويل الإسلامي المتبعة

م	البيان	غير موافق	النسبة	موافق	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أ	المربحة	1	3%	32	97%	3.76	0.605
ب	المشاركة	23	70%	10	30%	1.82	1.266
ج	الأجرة المنتهية بالتمليك	28	85%	5	15%	1.40	0.886
د	المزارعة	30	91%	3	9%	1.27	0.789
هـ	الإستصناع	30	91%	3	9%	1.24	0.698

1.1 مقترحات لعلاج معوقات تمويل المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

أشارت العديد من المنظمات الإقليمية والدولية إلى ضرورة تحديث وتطوير برامج تمويل المشروعات

الصغيرة والمتوسطة ، واقترحت العديد من التوصيات والملاحظات التي تمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من الوصول إلى التمويل المصرفي ، ومن بين هذه التوصيات إنشاء وحدات خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المصارف ، وتدريب الموظفين للتخصص في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك الاستعانة بالخبرات الدولية الإقليمية في هذا المجال ، وغيرها.

يبين الجدول رقم (3-23) الذي يمثل آراء المشاركين في الدراسة حول مقترحات علاج معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن 90% من المشاركين في الدراسة يرون إن أهم المقترحات هو تدريب الموظفين للتخصص في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث دراسة الجدوى الاقتصادية وفحص الجدارة الائتمانية وفحص الحسابات والقوائم المالية وبمتوسط حسابي 3.58 أما نسبة 81% من المشاركين في الدراسة يرون إن إنشاء مركز للمعلومات خاصة بتوفير المعلومات والبيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومجالات عملها وظروفها الاقتصادية والإدارية والمالية وكذلك تطوير مساهمة الدولة والقطاع الخاص بإنشاء هيئات وصناديق للعمل على ضمان الإقراض الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبمتوسط حسابي 3.22 .

أظهر الجدول رقم (3-23) كذلك أن 74% من المشاركين يرون أن تطوير الخدمات المصرفية وإنشاء وحدات خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبمتوسط حسابي 2.98 ، في حين أن نسبة 70% يرون إن مراجعة القوانين والتشريعات المصرفية لتلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبمتوسط حسابي 2.94 ، نسبة 66% من المشاركين يرون إن الاستعانة بالخبرات الإقليمية والدولية في تطوير أساليب وطرق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبمتوسط حسابي 2.88 .

الجدول (3-23)

إجابات المشاركين حول مقترحات علاج معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

م	البيان	غير موافق	النسبة	موافق	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أ	تدريب الموظفين للتخصص في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث دراسة الجدوى الاقتصادية وفحص الجدارة الأتمانية وفحص الحسابات والقوائم المالية	9	%10	80	%90	3.58	0.700
ب	إنشاء مركز للمعلومات خاصة بتوفير المعلومات والبيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومجالات عملها وظروفها الاقتصادية والإدارية والمالية	17	%19	72	%81	3.22	0.831
ج	تطوير مساهمة الدولة والقطاع الخاص بإنشاء هيئات وصناديق للعمل على ضمان الإقراض الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	17	%19	72	%81	3.18	0.894
د	تطوير الخدمات المصرفية وإنشاء وحدات خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	23	%26	66	%74	2.98	0.899
هـ	مراجعة القوانين والتشريعات المصرفية لتلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة	27	%30	62	%70	2.94	0.946

1.037	2.88	%66	59	%34	30	الاستعانة بالخبرات الإقليمية والدولية في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تطوير أساليب وطرق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقييم جدارتها الائتمانية	و
-------	------	-----	----	-----	----	---	---

8.3 النتائج والتوصيات :

من خلال تكوين الإطار النظري للدراسة وتحليل البيانات تم التوصل إلى جملة من النتائج ، وقد تم الخروج بأهم التوصيات بناء على تلك النتائج .

1.8.3 النتائج :

من خلال تحليل البيانات التي احتوتها استمارة الاستبيان باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تقسيمها إلى :

1.1.8.3 النتائج من الدراسة النظرية :

بعد استعراض الدراسات السابقة في العديد من الدول تبين أن هناك مجموعة من النتائج المشتركة لهذه الدراسات والتي تتمثل في :

1. أن وجود بيئة أعمال مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، واستيعاب القطاع المصرفي لخصوصية هذه المشروعات وتوفير الاحتياجات لها هي من أهم الخطوات في اتجاه تطوير الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
2. أن تكوين المصارف لوحدات خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتدريب الموظفين للتخصص في تقديم الخدمات لهذه المشروعات ، والاستعانة بالتجارب الدولية في هذا المجال هي من أهم برامج تطوير المصارف لخدماتها المقدمة لهذه المشروعات .
3. أن وجود هيئات ومؤسسات داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل على معالجة أوجه القصور لدي أصحاب هذه المشروعات ومعالجة مشاكلها المالية وتوفير البيانات والدراسات لها ومساعدتها في توفير الضمانات للوصول إلي التمويل من المصارف هي من أهم البرامج الداعمة لهذه المشروعات .

2.1.8.3 النتائج من الدراسة العملية :

بعد تحليل البيانات تم التوصل إلى العديد من النتائج منها:

1. أن المصارف التجارية الليبية لا تستخدم دليل موحد للمعرفة المصرفية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وماهيتها والخدمات المصرفية الخاصة بها وطرق تمويلها، وأن هناك بعض التجارب لدي مجموعة من المصارف في محاولة لفهم وتحليل هذا الدليل، وهذا ما توصلت إليه نتائج دراسة منظمة التمويل الدولية I F C (2009)، في أن وجود دليل موحد للمصارف حول الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة له دور كبير في تحسين هذه الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. أن هناك معوقات خارجية تحول دون تمويل المصارف التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة منها عدم وجود إدارات وهيئات حكومية ومراكز بيانات تعمل على تقديم البيانات والمعلومات للمصارف لدعم وكفالة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإن وجدت فهي غير مفعلة، وهذا ما توصلت إليه نتائج دراسة السميرات (2009) في الأردن، ومفتاح (2008) في ليبيا.

3. أن هناك معوقات داخل المصارف التجارية تحول دون تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمها قلة عدد الموظفين المؤهلين للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم وجود وحدات خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع تكاليف تقييم ومتابعة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما توصلت إليه دراسة باعمر (2002) في السعودية، ودراسة Satta (2006) في تايوان.

4. أن المصارف التجارية الليبية ترى بوجود قصور لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة يحول دون تقديم الخدمة لها لعدم القدرة على تقديم ضمانات كافية وعدم وجود بيانات وسجلات وقوائم مالية ومحاسبية وعدم مصداقية دراسات الجدوى الاقتصادية وعدم القدرة على إعداد ملف ائتماني صحيح، وهذا ما توصلت إليه دراسة البدري (2006) في ليبيا .

5. أن المصارف التجارية تقدم خدمات مصرفية عادية كعمليات السحب والإيداع فقط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دون الدخول في مجال تمويل متخصص لها ، وهذا ما أكدته دراسة البدري (2006) في ليبيا والتي تفيد أن 92% من أفراد عينة دراسته من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم يتصلوا على أي قروض أو تسهيلات من المصارف التجارية .

6. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية الليبية لم تعتمد بعد صيغ التمويل الإسلامي لهذه المشروعات بالرغم من صدور القانون رقم (46) لسنة 2012 بشأن الصيرفة الإسلامية والقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة، وهذه النتائج لا تتفق مع دراسة البلتاجي (2005) في الأردن، والتي توصلت إلى أن صيغ التمويل الإسلامي هي الأكثر ملائمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

7. توصلت الدراسة إلى أن تدريب الموظفين للتخصص في مجال الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء وحدات مستقلة بالمصارف التجارية لتمويل هذه المشروعات وإنشاء مراكز للمعلومات والبيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير مساهمة الدولة وجديتها في إنشاء هيئات وصناديق لضمان إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي من أهم مقترحات علاج معوقات تمويل المصارف التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة النور (2009)، ودراسة منظمة التمويل الدولية (2009).

2.8.3 التوصيات :

بناء على النتائج السابقة يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التي يجب أخذها في الاعتبار وهي :

1. الاستعانة بالمنظمات الإقليمية والدولية في مجال تمويل المصارف التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لوضع دليل موحد ومتعارف عليه لدي المصارف الليبية للتعامل مع متطلبات تمويل هذه المشروعات .

2. التنسيق التام بين المصارف التجارية والدولة والهيئات والمنظمات الحكومية لتذليل المعوقات الخارجية والتي تواجه المصارف حيال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دور صندوق ضمان الإقراض .

3. العمل على إنشاء مراكز للمعلومات بين المصارف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتبادل المعلومات وتحديد مدي الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات والتأكد من سلامتها وجدارتها للحصول على التمويل .

4. العمل على تطوير وتدريب الموظفين بالمصارف للتخصص في تقديم الخدمات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء وحدات خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المصارف .

5. إيجاد سبل لدعم المصارف لاستخدام صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل الأجرة المنتهية بالتملك والمشاركة والاستصناع والمرابحة والمزارعة .

6. إن عملية تمويل المصارف التجارية الليبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعاملها معها يعتبر حديثاً في المجال المصرفي الليبي ، وعليه نوصي بالمزيد من الدراسات والبحوث التي تدرس استحداث وتطوير طرق جديدة لتمويل المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

قائمة المراجع

المراجع

أولا :المراجع العربية :

ابوبكر ، مصطفى محمد ، (2003) ، المعوقات التنظيمية الإدارية لنجاح الشركات العائلية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،المجلد 4 ، العدد الثاني ، جامعة عين شمس ، مصر،ص ص 485-550.

ابو الفحم ، زياد ، (2009) ، دور المشروعات الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الإمارات العربية المتحدة .

ابو جزر ، فوزي ، (2006) ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين ، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين .

اسيري ، بتول ، (2004) ، المعوقات التي تواجه الراغبين في إقامة مشروعات صغيرة في مملكة البحرين ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي : الإشكاليات وأفاق التنمية ، القاهرة ، مصر .

الامين ، صالح ، (1998) ، الجهاز المصرفي في ليبيا ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، طرابلس ، ليبيا .

البدرى ، عبدالقادر انويجي ، (2006) ، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا - دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، ليبيا .

البلتاجي ، محمد ، (2005) ، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغ المشاركة المنتهية بالتمليك ، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بعنوان دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، عمان ، الأردن .

الحضري ، محسن ، (1987) ، إدارة الائتمان المصرفي منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني ، الطبعة الثانية ، المكتبة الانجلو عربية ، القاهرة ، مصر .

الحمامي ، محمد سعيد (2003) ، "تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة: التجربة الأردنية في مجال ضمان مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة" ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 273 ، ص 65 - 70 .

الخطيب ، خالد ، والرفاعي ، خليل ، (2006) ، المنشآت الصغيرة في الأردن : أهميتها المعوقات التي تواجهها وأساليب تمويلها ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبه بن علي ، الشلف ، الجزائر .

الخطيب ، صبري ، (2009) ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن ، واقع وتطلعات ، مجلة غرفة تجارة عمان ، الإصدار الثالث ، العدد الثاني ، ص ص 61-86 .

الرباطي ، أحمد سعد ، (2010) ، مدي توافق الأسس المتبعة لإدارة مخاطر الائتمان بالمصارف التجارية الليبية مع محددات لجنة بازل الثانية -دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني والمصرف الصحاري ومصرف التجارة والتنمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي ، بنغازي .

الربيعي ، فلاح خلف (2006) ، "دراسة تحليلية لمصادر تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على برامج ضمان القروض" ، ورقة بحثية مقدمة لندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ، بنغازي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية .

الزرري ، عبدالنافع ، والرشدان ، مهند ، (2005) ، تقييم الأداء التشغيلي والمالي للشركة الأردنية لضمان القروض ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع وإستراتيجية الأعمال في مواجهة تحديات العولمة ، جامعة فيلادلفيا ، عمان ، الأردن .

السلمي ، علي ، (2002) ، المشكلات التي تواجه منشآت الأعمال الصغيرة في السعودية ، منشورات الغرفة التجارية الصناعية السعودية ، الرياض ، السعودية .

السميرات ، بلال ، (2009) ، المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال ، مجلة العلوم الأردنية ، المجلد 36 ، العدد 2 ، ص ص 396-414 .

السمين ، عبدالفتاح علي ، (2007) ، مقررات لجنة بازل 2 حول كفاية رأس المال المصرفي وأثارها المحتملة على أداء المصارف الأهلية -دراسة تطبيقية على المصارف الأهلية بليبيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا .

السهاوي ، خالد بن عبدا لعزیز (2001) ، "معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية" ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد الواحد والأربعون، العدد الثاني، ص ص 303 - 335 .

السهاوي ، خالد محمد ، وعبدالله ، عبدالقادر محمد ، (2000) ، تمويل قطاع الخدمات -دراسة تطبيقية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع التعليم بالمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية ، مجلة دراسات اقتصادية ، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودي ، المجلد الثالث ، العدد 5 ، ص ص 37-69 .

الصويحي ، عامر إبراهيم ، (2007) ، السياسة الائتمانية في المصارف التجارية ودورها في ترشيد القرار الائتماني-دراسة تطبيقية على مصرف الأمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا .

العلام ، سمير (1993) ، "إدارة المشروعات الصغيرة ، القاهرة منشورات التعليم المفتوح .

الغالي ، طاهر محمد ، (2009) ، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، الطبعة الأولى ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

المحروق ، ماهر ، ومقابلة ، إيهاب ، (2006) ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة : أهميتها ومعوقاتهما، منشورات مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الأردن .

المهدي ، عادل ، (2003) ، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية للنشر ، القاهرة ، مصر .

النسور ، إياد عبدالفتاح ، (2009) ، قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، المجلد السادس عشر ، العدد الثالث ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص ص 383- 409 .

الوادي ، محمود ، (2005) ، المشروعات الصغيرة : ماهيتها والتحديات الذاتية فيها ودورها في التنمية في الأردن ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 25 ، العدد 1 ، الأردن ، ص ص 3-41 .

باعمر ، سمير محمد (2002) ، "معوقات تمويل المنشآت الصغيرة غير الحرفية من وجهة نظر مصرفية" ، ورقة بحثية مقدمة لندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

بالعيد ، كريمة (2006) ، "مشاكل الإنتاج في الصناعات الحرفية: أسبابها وطرق علاجها، دراسة ميدانية بمدينة طرابلس" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإدارة ، كلية الدراسات العليا ، طرابلس .

برجي ، شهرزاد ، (2012) ، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة ابي بكر بالقائد ، تلمسان ، الجزائر .

برنوطي ، سعاد فائق ، (2005) ، إدارة الأعمال الصغيرة ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن .

برودي ، نعيمة ، (2006) ، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبه بن علي ، الشلف ، الجزائر .

بريش ، سعيد ، وبالغرسة ، عبداللطيف ، (2006) ، إشكالية تمويل البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول ، ورقة بحثية مقدمة للملتقي الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبه بن علي ، الشلف ، الجزائر .

بلعروز ، بن علي ، وإلبي ، محمد ، (2006) ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2 ، ورقة بحثية مقدمة للملتقي الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبه بن علي ، الشلف ، الجزائر .

بن غربية ، سالم محمد (2006) ، "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: هل هناك مشكلة تمويل؟"، ورقة بحثية مقدمة لندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ، بنغازي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية .

بوفرنه ، فاخر مفتاح والشحومي ، سليمان سالم (2006) ، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا : رؤية مقترحة في ضوء قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 109 لسنة 2006 ف بإنشاء صندوق التشغيل"، ورقة بحثية مقدمة لندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، بنغازي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

بوفرنه ، فاخر مفتاح (2006) ، "محددات الهيكل التمويلي للشركات الليبية الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية مقدمة لندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ، بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية .

تقرير إدارة البحوث والإحصاء مصرف ليبيا المركزي ، (2006) ، طرابلس .

تنتوش ، عبد الكريم عبدالله ، (2005) ، أثر السياسات الائتمانية للمصارف التجارية على عرض النقود بليبيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا .

جواد ، عبدالحسين ، (1994) ، تصميم وإدارة الخدمات المساندة لمؤسسات العمل الصغيرة والمتوسطة ، ورقة بحثية مقدمة لندوة المسؤولين التنفيذيين بغرف التجارة والصناعة ، المكتب التنفيذي الدولي لغرف التجارة ، بيروت ، لبنان .

حداد ، مناور ، (2006) ، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة : اضاءات من تجربة الأردن ومصر ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبه بن علي ، الشلف ، الجزائر .

دوابة ، أشرف ، (2006) ، إشكاليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، مجلة البحوث الإدارية ، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، العدد الرابع، مصر ، ص 187 - 209 .

رغيب ، مليكة ، (2005) ، أهمية دور قروض الإيجار في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 5 ، الجزائر ، ص ص 67-93 .

سحنون ، سمير ، (2005) ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، الجزائر .

سيد ، فاطمة جلال ، (1994) ، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاديات الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر .

صقر ، محمد فتحي ، (2004) ، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية ، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي : الإشكاليات وأفاق التنمية ، القاهرة ، مصر .

عمر ، ايمن علي ، (2007) ، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة : مدخل بيئي مقارن ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .

غيلان ، بدر ، ومظهر ، محمد ، (2003) ، نحو برنامج تمويل جزئي لوحدات الإنتاج الصغيرة في النشاط الخاص ، منشورات البنك المركزي العراقي ، بغداد ، العراق .

فياض ، محمود احمد ، (2002) ، إدارة المشروعات الصغيرة ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر ، عمان ، الأردن .

قدومي ، ثائر ، (2010) ، تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن - المعوقات والتحديات ، مجلة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، المجلد 2 ، العدد 3 ، عمان ، الأردن ، ص ص 53-78 .

قرشي ، يوسف ، وبن ساسي الياس ، (2006) ، خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبه بن علي ، الشلف ، الجزائر .

كنجو ، عبود ، (2007) ، إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة - دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس ، جامعة فيلادلفيا ، عمان ، الأردن .

قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم 475 لسنة (2008) بإنشاء صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل .

مجلس التخطيط الوطني (2008) ، الإستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخطة العمل 2008-2018 ، طرابلس ، ليبيا .

مفتاح ، أميرة علي (2008) ، "معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمية والصناعية بشعبية بنغازي" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإدارة والتنظيم ، أكاديمية الدراسات العليا ، بنغازي .

مؤسسة التمويل الدولية IFC ، (2009) ، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية (القدرة على الحصول على التمويل) ، منشورات البنك الدولي ، النسخة العربية ، واشنطن .

وفا ، عبد الباسط ، (2001) ، مؤسسات رأس المال المخاطر وتدعيم المشروعات الناشئة ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، مصر .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

Alrubaie,F.,(2009) " Role of Institutions of The Bank Quarantine : In Solving The Problem of Financing Small Projects ", MPRA(Munich Personal RePEc Archive) Paper No. 14082,PP1–34.

Alrubaie,F.,(2008) " An Analysis Study to the problems of financing small projects With reference to experience Libyan Development Bank in Darna city ", MPRA(Munich Personal RePEc Archive) Paper No. 8494, posted 27, PP 1–25 .

Beck,T.,Asli,D.,Patrisk,H.,(2009)"Access to Financial Services: Measurement Impact and Policies " *World Bank Research Observer*, 24(1): 119–145.

IFC (2007) Benchmarking SME Banking Practices in OECD and Emerging Markets. Washington, D.C.: IFC

Islam,S.,(2009) " Start-up and growth constraints on small-scale trading in Bangladesh", *Journal of Chinese entrepreneurship*, Vo.1, No.3, pp 227 –239.

Koldertsova,A.,(2007)"Improving the entrepreneurial finance: Venture Capital and access to credit for SMEs" , Working Paper For Lebanon **National** Investment Reform Agenda Workshop Background Paper Session IV.

OECD., (2006) Report , Financing SMES and Entrepreneurs .

Satta,T.,(2006) " Performance evaluation of three small firms financing schemes in Taiwan", *Journal of Accounting & Organizational change*", Vol.2, No. 2, pp 164–180.

Torre ,T., Soledad ,M., Peria , M ., Schmukler,S ., (2009)" Drivers and Obstacles to Banking SMEs: The Role of Competition and the Institutional Framework ", CESIFO WORKING PAPER NO. 2651 CATEGORY 6: FISCAL POLICY, MACROECONOMICS AND GROWTH MAY 2009 .

Wu,J.,Song,J.,Zeng,C.,(2008) "An empirical evidence of small business finance in China", Management Research View, Vol. 31, No.12, pp 969–975.

الملاحق

استبيان عن معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1- هل المصرف لديه دليل للمعرفة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟ نعم لا

• إذا كانت الإجابة بنعم فما هو الدليل؟

الرجاء الاختيار بين الأرقام من 1 إلى 5 حيث : 1= غير موافق بشدة و 3 محايد و 5= موافق بشدة

غير موافق بشدة موافق بشدة

5 4 3 2 1

(أ) المصرف علي علم بتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية وطلبها علي الخدمات المصرفية وفقا لمنظمات التمويل الدولية .

(ب) المصرف علي علم بأوضاع الخدمات والعمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الدولة في مساندة العمليات المصرفية لهذه المشروعات .

(ج) المصرف لديه خطط خاصة لتقديم الخدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

(د) المصرف يأخذ الدروس المستفادة من تجارب المصارف القائمة بخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

(هـ) أخرى (حدد)

2- هل هناك معوقات خارجية أمام العمليات المصرفية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟ نعم لا

• إذا كانت الإجابة بنعم فما هي هذه المعوقات؟

الرجاء الاختيار بين الأرقام من 1 إلى 5 حيث : 1= غير موافق بشدة و 3 محايد و 5= موافق بشدة

غير موافق بشدة موافق بشدة

5 4 3 2 1

(أ) ضعف الأطر القانونية والمالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم وجود تنظيم إداري واضح يحدد الصلاحيات والمسئوليات .

(ب) عدم وجود إدارات وهيئات تعمل علي تقديم المشورة للمصارف .

(ج) عدم وجود هيئات حكومية أو استثمارية تعمل بدور الوسيط والكفيل لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

(د) المعوقات التنظيمية مثل القوانين واللوائح .

- □ □ □ □ (ه) الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة .
□ □ □ □ □ (و) استقطاب الدعم الخارجي بنقل خبرات الهيئات والمنظمات الدولية المختصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
□ □ □ □ □ (ز) توجيهات وتعليمات المصرف المركزي .
□ □ □ □ □ (ح) أخرى (حدد) -----

3- هل هناك معوقات داخلية بالمصرف تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟ نعم لا

• إذا كانت الإجابة بنعم فما هي هذه المعوقات ؟

الرجاء الاختيار بين الأرقام من 1 إلى 5 حيث : 1= غير مهم و3 محايد و 5= مهم جدا

غير مهم مهم جدا

1 2 3 4 5

- □ □ □ □ (ا) قلة عدد الموظفين المؤهلين للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المصرف .
□ □ □ □ □ (ب) عدم وجود وحدات مستقلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المصرف .
□ □ □ □ □ (ج) ارتفاع تكاليف التقييم والإشراف .
□ □ □ □ □ (د) النظم المالية والرقابية والمحاسبية بالمصرف .
□ □ □ □ □ (ه) متطلبات الالتزام بتطبيق اتفاقية بازل 2 وعدم قدرة المصرف على تقدير مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
□ □ □ □ □ (و) أخرى (حدد) -----

4- ما هي أوجه القصور لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحد من تمويل المصرف لها ؟

الرجاء الاختيار بين الأرقام من 1 إلى 5 حيث : 1= غير مهم و3 محايد و 5= مهم جدا

غير مهم مهم جدا

1 2 3 4 5

- □ □ □ □ (ا) عدم القدرة علي تقديم ضمانات كافية في مثل هذه المشروعات .
□ □ □ □ □ (ب) عدم القدرة علي تقديم بيانات وسجلات محاسبية ومالية .
□ □ □ □ □ (ج) عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية لهذه المشروعات .
□ □ □ □ □ (د) عدم القدرة علي التفاوض أثناء التعثر وعدم القدرة علي السداد .
□ □ □ □ □ (ه) ضعف المراكز المالية لأصحاب هذه المشروعات .
□ □ □ □ □ (و) صعوبة التعامل مع أصحاب هذه المشروعات .
□ □ □ □ □ (ز) ضعف الهياكل التمويلية لهذه المشروعات .
□ □ □ □ □ (ح) أخرى (حدد) -----

5- هل يقدم المصرف خدمات معينة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟ نعم لا

• إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي تلك الخدمات؟

الرجاء الاختيار بين الأرقام من 1 إلى 5 حيث : 1= غير موافق بشدة و3 محايد و 5= موافق بشدة

غير موافق بشدة موافق بشدة

1 2 3 4 5

- □ □ □ □ (ا) تقديم خدمات مصرفية عادية .
□ □ □ □ □ (ب) تقديم قروض وتسهيلات مخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
□ □ □ □ □ (ج) تقديم خدمات استشارية .
□ □ □ □ □ (ح) أخرى (حدد) -----

6- هل يقوم المصرف بإدارة وتحليل المعلومات حول تقديم الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟ نعم لا

• إذا كانت الإجابة بنعم، ما هو الأسلوب المستخدم؟

- (أ) نماذج وبيانات خاصة بالمصرف .
□ (ب) تحليل بيانات العملاء مباشرة .
□ (ج) استخدام نماذج وبيانات متحصل عليها من جهات خارجية .

- (د) أخرى (حدد)-----
- 7- ما هي الآلية التي يعتمد عليها المصرف لإدارة المخاطر اتجاه تقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟ □
- (أ) الاستعانة بالمكاتب الاستشارية المتخصصة .
- (ب) القوانين والضوابط الخاصة بالمصرف .
- (ج) تقدير المخاطرة في السوق .
- (د) تعزيز قدرة التنبؤ لدي المصرف عن طريق تكليف موظفين لجمع المعلومات والبيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- (هـ) الاستفادة من الأبحاث والبيانات المصرفية الأخرى .
- (و) أخرى (حدد)-----

8- ما هي العوامل المحددة للانتماء المصرفي ؟

الرجاء الاختيار بين الأرقام من 1 إلى 5 حيث : 1= لا يؤثر و3 محايد و 5= يؤثر إلى حد كبير

لا يستخدم □ يستخدم إلى حد كبير □

	5	4	3	2	1
(أ) الضمانات المقدمة .	□	□	□	□	□
(ب) القوانين والإجراءات الإدارية .	□	□	□	□	□
(ج) سعر الفائدة .	□	□	□	□	□
(د) نتائج تحليل الجدارة الائتمانية .	□	□	□	□	□
(هـ) أخرى (حدد)-----	□	□	□	□	□

9- هل قام المصرف باستخدام صيغ التمويل الإسلامية لتلبية متطلبات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

□ نعم □ لا

• إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي هذه الصيغ المستخدمة ؟

الرجاء الاختيار بين الأرقام من 1 إلى 5 حيث : 1= غير مستخدم و3 محايد و 5= مستخدم بشكل كبير

غير موافق بشدة □ موافق بشدة □

	5	4	3	2	1
(أ) المرابحة .	□	□	□	□	□
(ب) المشاركة .	□	□	□	□	□
(ج) الأجرة المنتهية بالتملك .	□	□	□	□	□
(د) الإستصناع .	□	□	□	□	□
(هـ) المزارعة .	□	□	□	□	□
(د) أخرى (حدد)-----	□	□	□	□	□

10- ما مدى اتفاقك مع المقترحات التالية لعلاج معوقات تمويل المصارف التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

الرجاء الاختيار بين الأرقام من 1 إلى 5 حيث : 1= غير موافق بشدة و3 محايد و 4= موافق بشدة

غير موافق بشدة □ موافق بشدة □

	5	4	3	2	1
(أ) تدريب الموظفين للتخصص في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث دراسة الجدوى وفحص الجدارة وفحص الحسابات المالية .	□	□	□	□	□
(ب) إنشاء مركز للمعلومات خاص لتوفير المعلومات والبيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة .	□	□	□	□	□
(ج) تطوير مساهمة الدولة والقطاع الخاص لإنشاء هيئات وصناديق تعمل على ضمان الإقراض الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .	□	□	□	□	□
(د) تطوير الخدمات المصرفية وإنشاء وحدات خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .	□	□	□	□	□

□ □ □ □ □ هـ) مراجعة القوانين والتشريعات المصرفية لتلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
□ □ □ □ □ و) الاستعانة بالخبرات الإقليمية والدولية لتطوير أساليب وطرق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

11- الرجاء اختيار الإجابة المناسبة لكل سؤال مما يلي :

(ا) عمر المشارك (بالسنوات)

□ أقل من 35 □ 35-45 □ 46-55 □ أكبر من 55

(ب) مؤهل المشارك

□ تعليم متوسط □ شهادة جامعية □ ماجستير □ دكتوراه □ أخرى (حدد)-----

(ج) التخصص

□ محاسبة □ إدارة □ تمويل □ اقتصاد □ أخرى (حدد)-----

(د) الوظيفة في المصرف

□ مدير إدارة □ مدير إدارة ائتمان □ موظف إدارة ائتمان

□ مدير فرع □ رئيس قسم الائتمان □ موظف بقسم الائتمان

(هـ) خبرة المشارك في هذا المصرف (بالسنوات)

□ أقل من 5 □ 5-10 □ أكثر من 10

(و) نوع المصرف

□ عام □ خاص

لكم جزيل الشكر على التعاون و المشاركة

الباحث
ونيس محمد احمد البرغثي

Abstract

This study aimed to explore Financing Obstacles to Small and Medium Enterprise and Proposed Solutions, from Libyan commercial banks' perspective. Sample from different management levels has been selected of Libyan commercial banks, collected data was analyzed by Spss .The main findings mentioned that , there are several internal and external Obstacles, such as information centre unavailable, highly cost to financing Small and Medium Enterprise and lest the experience and staff to deal with Small and Medium Enterprise. the study recommended that, support from international experience organizations is need to deal with Financing Small and Medium Enterprise, in additional, information centre must be established, and training courses for staff.

Benghazi University
Faculty of Economics
Department of Accounting



**Financing Obstacles to Small and Medium
Enterprise and Proposed Solutions in Libyan
commercial banks
"Filed study"**

Prepared by:

Wains M. A. Albargathi

Bachelor of Accounting - Faculty of Economics - Benghazi University

Supervisory:

Dr. Fakher M. Buferna

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirement of master's degree in
accounting, Faculty of Economics – Bengasi University.

Spring 2014